

قال ابن رزين في شرحه إجماعاً . وأطلق جماعة الروايتين . ويأتى أيضاً في باب الاستسقاء بأنهم من هذا .

ولا تصلى ركعتا الإحرام ، على الصحيح . وقال في الفروع : ويتوجه فيه بخلاف صلاة الاستسقاء . ويأتى في باب الإحرام .

## باب صلاة الجماعة

قوله ﴿ وَهِيَ وَاجِبَةٌ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ عَلَى الرِّجَالِ لَا بِشَرَطٍ ﴾ .

هذا المذهب بلاريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . ونص عليه . وهو من مفردات المذهب . وقيل : لا تجب إذا اشتد الخوف . وقيل : لا تنعقد أيضاً في اشتداد الخوف . اختاره ابن حامد ، والمصنف ، على ما يأتى هناك . وعنه الجماعة سنة .

وقيل : فرض كفاية . ذكره الشيخ تقي الدين وغيره . ومقاتلة تاركها كالأذان على ماتقدم . وذكره ابن هبيرة وفاقاً للأئمة الأربعة .

وعنه أن الجماعة شرط لصحة الصلاة . ذكرها القاضى ، وابن الزاغونى فى الواضح ، والإقناع . وهى من المفردات . واختارها ابن أبى موسى ، وابن عقيل ، والشيخ تقي الدين . فلو صلى وحده من غير عذر لم تصح .

قال فى الفتاوى المصرية : هو قول طائفة من أصحاب الإمام أحمد . ذكره القاضى فى شرح المذهب عنهم . انتهى .

قال ابن عقيل : بناء على أصلنا فى الصلاة فى ثوب غضب ، والنهى يختص بالصلاة . وقال فى الحاوى الكبير : وفى هذا القول بعد . وعنه حكم الفائتة والمنذورة حكم الحاضرة . وأطلق فى الحاوى وغيره فيهما وجهين . قال فى الفروع : وظاهر كلام جماعة أن حكم الفائتة فقط حكم الحاضرة .

### تفسيرات

الأول : ظاهر قوله « على الرجال » دخول العبيد في ذلك . وهو إحدى الروايتين . نقلها ابن هاني . وهو ظاهر كلامه في المستوعب ، والشرح ، والتلخيص والمحزر ، وغيرهم . وقدمه في الرعاية الكبرى ، والحاوي الكبير .

وقال في الصغرى : تلزم - على الأصح - كل مسلم مكلف ذكر قادر . والصحيح من المذهب : أنها لا تجب عليهم . قدمه في الفروع . وجزم به المجد في شرحه إذا لم تجب عليه الجمعة . وأطلق ابن الجوزي في المذهب ، وابن تيم ، وصاحب الفائق وغيرهم فيهم روايتين .

الثاني : مفهوم كلام المصنف : أنها لا تجب على الخنثى . وهو صحيح . جزم به في الفائق ، وابن تيم ، وغيرهما . قال في الرعاية الكبرى : والمذهب وجوبها على كل مكلف ، غير خنثى وأثنى . وقيل : تجب عليهم . قال في المستوعب : تجب على غير النساء .

الثالث : مفهوم كلامه أيضاً : أنها لا تجب على النساء أيضاً . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعليه الأصحاب ، إلا أن أبا يعلى الصغير مال إلى وجوبها عليهن إذا اجتمعن . وهو غريب .

الرابع : مفهوم قوله « الرجال » أنها لا تجب على المميز . وهو صحيح . وهو المذهب . قدمه في الفروع . قال في الرعايتين : تجب على كل ذكر مكلف ، وكذا في الحاوي الكبير . قال في الصغير : تلزم الرجال . وقيل : هو كالرجل إذا قلنا تجب عليه . قاله الناظم . وجزم به ابن الجوزي في المذهب .

فائرة : فعلى المذهب في أصل المسألة : لو صلى منفرداً صحت صلاته ، لكن إن كان لعذر لم ينقص أجره ، وإن كان لعذر فإنه يأثم . وفي صلاته فضل ، خلافاً لأبي الخطاب وغيره في المسألة الأولى . ونقله عن الأصحاب في الثانية . قاله

في الفروع . واختار الشيخ تقي الدين كآبى الخطاب فيمن عاداته الانفراد ، مع عدم العذر وإلا تم أجره .

قلت : وهو الصواب . اللهم إلا أن يتوب حال وجود العذر ، فإن أجره يكمل . وقال الشيخ تقي الدين ، في الصارم المسلول : خبر التفضيل في المعذور الذى تباح له الصلاة وحده . قال في الفروع : ويتوجه احتمال تساويهما فى أصل الأجر وهو الجزاء . والفضل بالمضاعفة .

فائفة : يستحب للنساء صلاة الجماعة ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . قال الزركشى : هذا أشهر الروايتين . وصححه فى الفائق . وجزم به فى المنور . وقدمه فى الفروع ، والمحزر ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين . ذكره فى أواخر الباب ، والتلخيص ، والبلغة ، والخلاصة ، والهداية ، والمستوعب . وقال ابن عقيل : يستحب لمن إذا اجتمعن أن يصلين فرائضهن جماعة ، فى أصح الروايتين .

والرواية الثانية : يكره فى الفريضة . ويجوز فى النافلة . انتهى . وعنه لا يستحب لمن الصلاة جماعة . وعنه يكره . هذا الحكم إذا كن منفردات ، سواء كان إمامهن منهن أو لا .

فأما صلاتهن مع الرجال جماعة : فالمشهور فى المذهب : أنه يكره للشابة . قاله فى الفروع . وقال : والمراد - والله أعلم - المستحسنة . واختاره القاضى ، وابن تيم . وجزم به فى المذهب ، ومسبوك الذهب . وقدمه فى الرعاية الكبرى ، وابن تيم . قال فى الهداية والخلاصة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، وغيرهم : وللعجز والبرزة حضور جمع الرجال . قال فى المحزر : ولا يكره أن تحضر العجائز جمع الرجال .

وعنه يباح مطلقا . وهو ظاهر ما جزم به فى المنور . قال ابن تيم : وظاهر كلام الشيخ - يعنى به المصنف - لا يكره . وهو أصح . وقدمه فى الفروع . وعنه

يباح في الفرض . واختار ابن هبيرة : يستحب لمن . وقيل : يحرم في الجمعة . قال في الفروع : ويتوجه في غيرها مثلها .

تفسير : حيث قلنا : يستحب لها ، أو يباح الصلاة جماعة . فصلاتها في بيتها أفضل بكل حال ، بلا نزاع . كما قال المصنف بعد ذلك « وبيتها خير لها » ويأتى في كلام المصنف « إذا استأذنت المرأة إلى المسجد » .

**قوله ﴿ وَلَهُ فَعَلَهَا فِي بَيْتِهِ فِي أَصْحَابِ الرَّوَايَتَيْنِ ﴾**

وكذا قال في التلخيص ، والبلغة ، ومجمع البحرين . قال في الشرح ، والنظم : هذا الصحيح من المذهب . وصححه في الحاوى وغيره . وقدمه في الفروع ، والكافي ، والرعاية الكبرى ، وابن تيمم وغيرهم . قال المجد في شرحه : هي اختيار أصحابنا . وهي عندى بعيدة جداً إن حملت على ظاهرها .

والرواية الثانية : ليس له فعلها في بيته . قدمه في الحاوى .

### فأمرنا

إمراهما : تنعقد الجماعة باثنين . فإن أم الرجل عبده أو زوجته ، كانا جماعة كذلك ، وإن أم صبيّاً في النفل جاز . وإن أمه في الفرض ، فقال أحمد : لا يكون مسقطاً له . لأنه ليس من أهله . وعنه يصح ، كما لو أم رجلاً متنفلاً . قاله في الكافي .

الثانية : الصحيح من المذهب : أن فعلها في المسجد سنة . وصححه في الحاوى وغيره . وقدمه في الفروع ، والرعاية ، وابن تيمم ، وغيرهم . وعنه فرض كفاية . جزم به في المنور . وقدمه في المحرر .

قال في الفروع : قدمه في المحرر لاستبعاده أنها سنة . ولم أجد أحداً صرح به غيره . قال في النكت : ولم أجد أحداً من الأصحاب قال بفرض الكفاية قبل

الشيخ مجد الدين . قال : وكلامه في شرح الهداية يدل على أنه هو لم يجد أحداً منهم قال به .

وعنه واجبة على القريب منه . جزم به في الإفادات . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاوى الكبير . وقال في الرعاية الكبرى ، وقيل : لا يصح في غير مسجد مع القدرة عليه . وقلت : وهو بعيد انتهى .

وقيل : شرط للصحة . قال في الحاوى الكبير . وفيه بعد . قال في الرعاية الكبرى ، وقلت : وهو بعيد .

قال الشيخ تقى الدين : ولو لم يمكنه إلا بمشيئه في ملك غيره ، وإن كان بطريقه منكر - كعناء - لم يدع المسجد ، وينكره . نقله يعقوب .

تنبيه : قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِأَهْلِ الثَّغْرِ الْجَمَاعَةُ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ ﴾  
بلا نزاع أعلمه . وقيده الناظم بما إذا لم يحصل ضرر .

قوله ﴿ وَالْأَفْضَلُ لِنَفْسٍ فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي لَا تَقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ إِلَّا بِمُحْضُورِهِ ﴾

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الشرح ، وابن منبج في شرحه ، والمجد في شرح الهداية ، والتلخيص ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، ومجمع البحرين ، والنور ، والمنتخب ، وتجريد العناية ، والإفادات ، والحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيم وغيرهم . وهو ظاهر ما جزم به في الفروع . قال المصنف ، والشارح ، وابن تيم ، وابن حمدان . وغيرهم : وكذا لو كانت الجماعة تقام فيه إلا أن في قصد غيره كسر قلب إمامه أو جماعة . زاد ابن حمدان وقيل : أو كثرت جماعة المسجد بحضوره . وقال في الوجيز : والعتيق أفضل ، ثم الأبعد ثم ماتمت جماعته به . فقطع أن العتيق والأبعد أفضل من ذلك .

قوله ﴿ ثُمَّ مَا كَانَ أَكْثَرَ جَمَاعَةٍ ، ثُمَّ فِي الْمَسْجِدِ الْعَتِيقِ ﴾

هذا أحد الوجوه . جزم به في الكافي ، وابن منبج في شرحه ، والمذهب الأحمد ، والمنتخب ، والخلاصة . قال الشارح : وهو أولى . قال ابن تميم : وهو الأصح . قال في الرعاية الصغرى : وهو أظهر . وقدمه في النظم .  
والصحيح من المذهب : أن المسجد العتيق أفضل من الأكثر جماعة . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، والمحزر ، والمنور ، ومجمع البحرين ، والإفادات ، والحاوئين وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تميم ، والرعايتين ، وتجريد العناية . وقيل : إن استويا في القرب والبعد فالأكثر جمعا أولى . قال في الرعاية الكبرى : وهو أظهر . وقيل : الأبعد والأقرب أفضل من الأكثر جمعا [ حكاه في الفروع ، وقدم في المحرر : أن الأبعد أفضل من الأكثر جمعا ] وجزم به في المنور .

قوله ﴿ وَهَلِ الْأَوَّلَى قَصْدُ الْأَبْعَدِ أَوْ الْأَقْرَبِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والمغنى ، والشرح ، وابن منبج ، والحاوئين .

إبراهيم : الأبعد أولى . وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، والمنور . وقدمه في الفروع ، والمحزر ، والنظم ، وابن تميم ، وحواشي ابن مفلح ، وتجريد العناية ، والرعايتين . زاد في الكبرى : فالأبعد أفضل ، وإن قل جمعه ، ولم يكن أعتق .  
والرواية الثانية : الأقرب أولى ، كما لو تعلقت الجماعة بحضوره . قدمه في الخلاصة ، والفائق . وعنه رواية ثالثة : الأقرب أولى إن استويا في القدم وكثرة الجمع ، وإلا فالأبعد أولى . وقيل : يرجح أحدهما هنا بالقدم . لا بكثرة الجمع . ذكرها في الرعاية . وقال أيضاً ، وقيل : إن استويا في العتق فالأكثر جمعا أفضل وإن استويا في كثرة الجمع فالعتيق أفضل . وقال أيضاً : إذا كان القريب العتيق

فالأكثر جمعا أفضل . وإن استويا في كثرة الجمع فالعتيق أفضل من الأبعد .  
والأعتق أولى إن استويا في الكثرة والعتق ، وإن كان أحدهما أعتق والآخر  
أكثر جمعا ، رجح الأبعد . وعنه بل الأقرب . انتهى . وفي كلامه بعض تكرار .  
قال المجد في شرحه : محل الروایتين في مسجدین جدیدین أو عتیقین سواء ،  
اختلفا في كثرة الجمع وقلته ، أو استويا .

فائدة : انتظار كثرة الجمع أفضل من فضيلة أول الوقت ، مع قلة الجمع في  
أحد الوجهين . قال ابن حامد : الانتظار أفضل . وقد أوماً إليه أحمد .  
والوجه الثاني : أن أول الوقت أفضل مع قلة الجمع من انتظار كثرة الجمع .  
قال القاضي : يحتمل أن يصلى ولا ينتظر ، ليدرك فضيلة أول الوقت .  
قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى ، وابن تيم ، والحاوي الكبير ، والفائق  
وأما تقديم انتظار الجماعة - ولو قلت - على أول الوقت إذا صلى منفرداً : فهو  
المذهب . ذكره الأصحاب في كتب الخلاف ، والمصنف في المغنى ، وأبو المعالي في  
النهاية ، وغيرهم . قال في الفروع : ويتوجه تخريج واحتمال من المتيمم أول الوقت  
مع ظن الماء آخر الوقت ، على ما تقدم .

قوله ﴿وَلَا يَوْمُ فِي مَسْجِدٍ قَبْلَ إِمَامِهِ الرَّاتِبِ إِلَّا يَأْذَنُهُ﴾

يعنى يحرم ذلك . صرح به في الفروع ، وأبو الخطاب ، والسامري وغيرهم .  
قال الإمام أحمد : ليس لهم ذلك . وقدمه في الفروع وغيره . قال القاضي : منع  
غير إمام الحى أن يؤذن ويقيم ويؤم بالمسجد . ذكره في الفروع آخر الأذان .  
وقال القاضي في الخلاف : قد كره أحمد ذلك .

قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَتَأَخَّرَ لِمُذَرِّ﴾

الصحيح من المذهب : أن غير الإمام لا يؤم ، إلا أن يتأخر الإمام ويضيق

الوقت . قال فى الفروع : هذا الأشهر . وجزم به ابن تيمم ، والفائق . وقال فى الكافى : يجوز أن يؤم غير الإمام ، مع غيبته ، كفعل أبى بكر ، وعبد الرحمن ابن عوف رضى الله عنهما .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ عُذْرَهُ انْتَظِرْ ، وَرُوِّسِلْ ، مَا لَمْ يَخْشَ خُرُوجَ الْوَقْتِ ﴾ إذا تأخر الإمام عن وقته المعتاد ، روى إن كان قريباً ولم يكن مشقة ، وإن كان بعيداً ، ولم يغلب على الظن حضوره ، صلوا . وكذا لوطن حضوره ولكن لا ينكر ذلك ولا يكرهه . قاله صاحب الفروع وابن تيمم .

### فائدته

إمداهما : حيث قلنا يحرم أن يؤم قبل إمامه . فلو خالف وأم ، فقال فى الفروع : وظاهره لا يصح . وقال فى الرعاية الكبرى : ولا يؤم ، فإن فعل صح ويكره ، ويحتمل البطلان ، للنهى . انتهى .

الثانية : لو جاء الإمام بعد شروعهم فى الصلاة . فهل يجوز تقديمه ، ويصير إماماً والإمام مأموماً ؟ لأن حضور إمام الحى يمنع الشروع . فكان عذراً بعد الشروع ، أم لا يجوز تقديمه ، أم يجوز للإمام الأعظم فقط ؟ فيه روايتان منصوبتان عن الإمام أحمد . قاله فى الفروع . وأطلقهن فيه . وقيل : ثلاثة أوجه .

وتقدم ذلك فى آخر باب النية فى كلام المصنف عند قوله « وإن أحرَمَ إماماً لغية إمام الحى ثم حضر فى أثناء الصلاة » وتقدم المذهب فى ذلك مستوفى .

قوله ﴿ فَإِنْ صَلَّى ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - اسْتَحَبَّ لَهُ إِعَادَتُهَا ﴾

وكذا لو جاء مسجداً فى غير وقت نهى ، ولم يقصده للإعادة ، وأقيمت . هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى الوجيز ، والحرر ، وغيرهما . وقدمه

في الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، والخواشي ، وغيرهم . ولو كان صلى  
جماعة . وهو من المفردات .

وقال في الهداية ، والمستوعب ، وغيرهما : استحب إعادتها مع إمام الحى .  
واختار الشيخ تقى الدين لا يعيدها من بالمسجد وغيره بلا سبب . قال في  
الفروع : وهو ظاهر كلام بعضهم . وعنه تجب الإعادة . وعنه تجب مع إمام الحى  
وأطلقهما ابن تيميم .

### قوله **إِلَّا** ﴿المغرب﴾

الصحيح من المذهب : أنه لا يستحب إعادة المغرب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وعنه يعيدها . صححها ابن عقيل ، وابن حمدان في الرعاية . وقطع به في التسهيل .  
فعلينا يشفعها برابعة على الصحيح . يقرأ فيها بالحمد وسورة كالتطوع . نص  
عليه في رواية أبى داود . وقيل : لا يشفعها . قال في الفائق : وهو المختار .  
فعلى القول بأنه يشفعها : لو لم يفعل ابنى على صحة التطوع بوتر ، على ما تقدم  
قاله في الفروع وغيره .

### فائدتاه

إصدارهما : حيث قلنا : يعيد . فالأولى فرض . نص عليه ، كإعادتها منفرداً  
لا أعلم فيه خلافاً في المذهب . وينوى المعادة نفلاً . ثم وجدت الشيخ تقى الدين  
في الفتاوى المصرية قال : وإذا صلى مع الجماعة نوى بالثانية معادة ، وكانت الأولى  
فرضاً ، والثانية نفلاً ، على الصحيح . وقيل : الفرض أكملهما . وقيل : ذلك إلى  
الله . انتهى . فيجتمعل أنه أراد أن القولين الأخيرين للعلماء . ويحتمل أنه أراد  
أنهما في المذهب .

الثانية : يكره قصد المساجد لإعادة الجماعة . زاد بعض الأصحاب : ولو كان  
صلى وحده . ولأجل تكبيرة الإحرام لفوتها له ، لا لقصد الجماعة . نص على  
الثلاث .

وأما دخول المسجد وقت نهى للصلاة معهم : فينبى على فعل ماله سبب ، على ماتقدم . قاله فى الفروع ، وابن تيم ، وغيرهما . وقال فى التلخيص : لا يستحب دخوله وقت نهى للصلاة مع إمام الحى . ويحرم مع غيره . ويخير مع إمام الحى إذا كان غير وقت نهى ، ولا يستحب مع غيره .

[ وقال القاضى : يستحب الدخول وقت النهى لإعادة مع إمام الحى ] . ويستحب مع غيره ، فيما سوى الفجر والعصر . فإنه يكره دخول المسجد بعدها . ونقله الأثرم . وتقدم اختيار الشيخ تقى الدين قريباً .

**قوله ﴿ وَلَا تُكْرَهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ﴾**

معنى إعادة الجماعة : أنه إذا صلى الإمام الراتب ، ثم حضر جماعة لم يصلوا ، فإنه يستحب لهم أن يصلوا جماعة . وهذا المذهب ، يعنى أنها لا تكره . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به فى المعنى ، والمستوعب ، والوجيز ، والشرح ، وناظم المفردات ، وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، وابن تيم ، والفائق ، وغيرهم . وهو من المفردات . وقيل : تكره . وقاله القاضى فى موضع من كلامه . وقال فى الفروع : ويتوجه احتمال تكره فى غير مساجد الأسواق . وقيل : تكره بالمساجد العظام . وقاله القاضى فى الأحكام السلطانية . وقيل : لا يجوز .

تنبيه : الذى يظهر أن مراد من يقول « يستحب أو لا يكره » نفي الكراهة لا أنها غير واجبة . إذ المذهب أن الجماعة واجبة . فإما أن يكون مرادهم : نفي الكراهة ، وقالوه لأجل المخالف ، أو يكون على ظاهره ، لكن ليصلوا فى غيره . فأمره : لو أدرك ركعتين من الرباعية المعادة ، لم يسلم مع إمامه ، بل يقضى مافاته . نص عليه . وهذا الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع ، وابن تيم . وجزم به فى التلخيص وغيره . وقال الآمدى : له أن يسلم معه .

تنبيه : مفهوم قوله « ولا تكره إعادة الجماعة فى غير المساجد الثلاثة » أنها

تكره في المساجد الثلاثة . وهى مسجد مكة والمدينة والأقصى . وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد . وهو مفهوم كلامه في الوجيز ، فإنه قال : وإعادة جماعة تقام ، إلا المغرب ، بمسجد غير الثلاثة ، هو فيه . وكذا في التسهيل . وهو ظاهر ماجزم به ناظم المفردات . وقدمه في النظم . وهو من المفردات .

والرواية الثانية : لا تكره إلا في مسجدى مكة والمدينة فقط . وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، والمنور . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق . قال المجد : هى الأشهر عن أحمد . وذكره المصنف عن الأصحاب .

والرواية الثالثة : تستحب الإعادة أيضاً فيهن . اختاره المصنف ، والشارح . وأطلق الكراهة وعدمها في المسجدين في المحرر .

والرواية الرابعة : تستحب الإعادة فيهن مع ثلاثة فأقل . قال في الرعاية : وفيه بعد للخبر .

**قوله ﴿وَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ﴾**

بلا نزاع . فلو تلبس بنافلة بعد ما أقيمت الصلاة لم تنعقد ، على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر اختيار المجد ، وغيره . وقيل : تصح . وهما مخرجان من الروایتين فيمن شرع في النفل المطلق وعليه فوائت . على ما تقدم في آخر شروط الصلاة . وتقدم نظير ذلك بعد قضاء الفرائض في شروط الصلاة فليعاود . وأطلقهما في الفائق ، والفروع ، في باب الأذان ، وابن تيم .

**قوله ﴿وَإِنْ أُقِيمَتِ وَهُوَ فِي نَافِلَةٍ أَتَمَّهَا ، إِلَّا أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ**

**الْجَمَاعَةِ فَيَقْطَعُهَا﴾**

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وعنه يتمها وإن خشى فوات الجماعة خفيفة ركعتين ، إلا أن يشرع في الثالثة فيمن الأربع . نص عليه ، لكراهة

الاقتصار على ثلاث ، أو لا يجوز . قاله في الفروع في باب الأذان . وقال ابن تيميم ، وابن حمدان ، وصاحب الفائق ، وغيرهم : وإن سلم من الثالثة جاز . نص عليه . وأطلقهما في الهداية . وقال ابن تيميم : إذا أقيمت الصلاة وهو في نافلة ، ولم يخف فوت ما يدرك به الجماعة أتمها . وقال في الرعاية : وإن خاف فوتها . وقيل : أو فوت الركعة الأولى منها مع الإمام قطعها . وعنه بل يتمه ، ويسلم من اثنتين ، ويلحقهم . وعنه يتمه ، وإن خاف الفوات . انتهى .

وقال ابن منجاف في شرحه : ظاهر كلام المصنف : أنه أراد فوت جميع الصلاة . وقال صاحب النهاية فيها : المراد بالفوات فوت الركعة الأولى . وكل متجه . انتهى . وقال في الفروع : ويتم النافلة من هو فيها ، ولو فاتته ركعة . وإن خشي فوات الجماعة قطعها .

### فائدتان

إمراهما : قال في الفروع : ولا فرق - على ما ذكره - في الشروع في نافلة بالمسجد أو خارجه ، ولو ببنيته . وقد نقل أبو طالب : إذا سمع الإقامة - وهو في بيته - فلا يصلي ركعتي الفجر ببنيته ولا بالمسجد .

الثانية : لو جهل الإقامة فكجهل وقت نهى ، في ظاهر كلامهم .

قال في الفروع : لأنه أصل المسألة . قال : وظاهر كلامهم ، ولو أراد الصلاة مع غير ذلك الإمام ، قال : ويتوجه احتمال ، كما لو سمعها في غير المسجد الذي يصلي فيه . فإنه يبعد لقول به .

قوله ﴿ وَمَنْ كَبَّرَ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وهو المعمول به في المذهب قال في النكت ، في الجمع : قطع به الأصحاب . قال المجد في شرحه : هذا إجماع من أهل العلم .

وقيل : لا يدركها إلا بركعة . وهو ظاهر كلام ابن أبي موسى . واختاره الشيخ تقي الدين . وذكره رواية عن أحمد . وقال : اختاره جماعة من أصحابنا . وقال : وعليها إن تساوت الجماعة فالثانية من أولها أفضل . قال في الفروع : ولعل مراده : ما نقله صالح ، وأبو طالب ، وابن هانيء في قوله صلى الله عليه وسلم « الحج عرفة » أنه مثل قوله « من أدرك ركعة من الصلاة ، فقد أدرك الصلاة » إنما يريد بذلك فضل الصلاة ، وكذلك يدرك فضل الحج .

قال صاحب الحرر : ومعناه : أصل فضل الجماعة ، لا حصولها فيما سبق به . فإنه فيه منفرد حساً وحكماً إجماعاً .

تفصيل : ظاهر كلامه : أنه يدركها بمجرد التكبير قبل سلامه ، سواء جلس أو لم يجلس . وهو صحيح . وهو المذهب . وقال بعض الأصحاب : يدركها بشرط أن يجلس بعد تكبيره ، وقبل سلامه .

وحمل ابن منجا في شرحه كلام المصنف عليه . وظاهر كلام المصنف أيضاً : أنه لا يدركها إذا كبر بعد سلام الإمام من الأولى ، وقبل سلامه من الثانية . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب ، وقيل : يدركها . وأطلقهما في الفائق . وعنه يدركها أيضاً إذا كبر بعد سلامه من الثانية إذا سجد للسهو بعد السلام ، وكان تكبيره قبل سجوده .

### فأمرنا

إصراهما : لا يقوم المسبوق قبل سلام إمامه من الثانية . فلو خالف وقام قبل سلامه لزمه العود ، فيقوم بعد سلامه منها ، إن قلنا بوجوبها ، وأنه لا يجوز مفارقتها بلا عذر . فإن لم يعد خرج من الائتمام ، وبطل فرضه وصار نفلاً . زاد بعضهم : صار نفلاً بلا إمام . وهذا أحد الوجوه . قدمه ابن تيمم ، وابن مفلح في حواشيه .

والوجه الثاني : يبطل ائتمامه . ولا يبطل فرضه ، إن قيل : بمنع المفارقة لغير عذر . وأطلقهما في الفائق .

والوجه الثالث : تبطل صلاته رأساً . فلا يصح له نفل ولا فرض . وهو احتمال في مختصر ابن تيم . وأطلقهن في الفروع ، والرعاية ، ثم قال - بعد حكاية الأقوال الثلاثة - وقلت : إن تركه عمداً بطلت صلاته ، وإلا بطل ائتمامه فقط .

الثانية : يقوم المسبوق إلى القضاء بتكبير مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : إن أدركه في التشهد الأخير لم يكبر عند قيامه .

وقيل : لا يكبر من كان جالساً لمرض أو نفل ، أو غيرها . ذكره في الرعاية الكبرى . وقال في الصغرى : فإذا سلم إمامه قام مكبراً . نص عليه . وقيل : لا . فظاهر هذا القول : أنه لا يكبر عند قيامه مطلقاً .

**قوله ﴿ وَمَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ ﴾ .**

هذا المذهب مطلقاً ، سواء أدرك معه الطمأنينة أولاً ، إذا اطمأن هو . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع ، والفائق .

وقيل : يدركها إن أدرك معه الطمأنينة . وأطلقهما في المغنى ؛ والشرح ، والرعاية الكبرى ، وابن تيم ، وابن عقيل ، والمستوعب ، والحاويين ، تبعاً لابن عقيل .

وقال ابن رجب في القاعدة الثالثة : إذا أدرك الإمام في الركوع بعد فوات قدر الإجزاء منه : هل يكون مدركا له في الفريضة ؟ ظاهر كلام القاضي وابن عقيل : تخريجها على الوجهين ، إذا قلنا : لا يصح اقتداء المفترض بالمتنفل . قال ابن عقيل : ويحتمل أن تجرى الزيادة مجرى الواجب في باب الاتباع خاصة . إذ الاتباع قد يسقط الواجب ؛ كما في المسبوق ومصلى الجمعة ، من امرأة وعبد ومسافر . انتهى . فعلى المذهب : عليه أن يأتي بالتكبير في حال قيامه . وتقدم في أول باب صفة الصلاة « لو أتى به أو ببعضه راكعاً أو قاعداً ، هل تعتقد ؟ » .

**فأمره:** إن شك هل أدرك الإمام راكعاً أم لا ؟ لم يدرك الركعة ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وذكر في التلخيص وجها أنه يدركها . وهو من المفردات . لأن الأصل بقاء ركوعه .  
**قوله ﴿ وَأَجْزَأَتْهُ تَكْبِيرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .**

يعنى تكبيرة الإحرام . فتجزئه عن تكبيرة الركوع . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الكافي ، والمغنى ، والمحرم والشرح ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وعنه يعتبر معها تكبيرة الركوع . اختارها جماعة من الأصحاب . منهم ابن عقيل ، وابن الجوزي في المذهب .

قال في المستوعب : وإن أدركه في الركوع فقد أدرك الركعة إذا كبر تكبيرتين للإحرام وللا ركوع . قال في الرعاية الصغرى : وإن لحقه راكعاً لحق الركعة ، وكبر للإحرام قائماً . نص عليه . ثم كبر للركوع على الأصح إن أمكن ، وكذا قال في الكبرى . وقال : إن أمكن وأمن فوته . وقال : إن ترك الثانية ولم ينوها بالأولة بطلت صلاته . وعنه يصح ، ويجزى . وقيل : إن تركها عمداً بطلت صلاته ، وإن تركها سهواً صحت . وسجد له في الأقبس . انتهى .

### فأمرناه

**إمراهما :** لو نوى بالتكبيرة الواحدة تكبيرة الإحرام والركوع لم تنعقد الصلاة . على الصحيح من المذهب . جزم به في المحرم وغيره . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والتلخيص ، وغيرهم . واختاره القاضي وغيره . وعنه تنعقد . اختاره ابن شاقلا ، والمصنف ، والجد ، والشارح . قال في الحاوى الكبير : وإن نواها بتكبيرة واحدة أجزأه ، في ظاهر المذهب . نص عليه ، وأطلقهما ابن تميم ، والفاقي ، والحاوى الصغير .

قال في القواعد الفقهية : ومن الأصحاب من قال : إن قلنا تكبيرة الركوع

سنة أجزأته ، وإن قلنا واجبة لم يصح التشريك . قال : وفيه ضعف . وهذه المسألة تدل على أن تكبيرة الركوع تجزئ . في حال القيام ، خلاف ما يقوله المتأخرون . انتهى .

الثانية : لو أدرك إمامه في غير الركوع استحب له الدخول معه . والصحيح من المذهب ، والمنصوص : أنه ينحط معه بلا تكبيرة . جزم به في المنفى ، والشرح ، وغيرهما . وقدمه في الفروع وغيره . وقيل : يكبر . وأطلقهما ابن تيمم والفائق .

قوله ﴿ وَمَا أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ فَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ . وَمَا يَقْضِيهِ أَوَّلُهَا ﴾ . هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمحرم ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيمم ، والفائق ، وغيرهم . وعنه ما أدرك مع الإمام فهو أول صلاته ، وما يقضيه آخرها . تنبيه : لهذا الخلاف فوائد كثيرة . ذكرها ابن رجب في قواعد وغيره . فمنها : محل الاستفتاح . فعلى المذهب : يستفتح فيما يقضيه . وعلى الثانية : فيما أدركه . وهذا الصحيح من المذهب . وقال القاضي في شرح المذهب : لا يشترع الاستفتاح على كلا الروایتين لقوت محله .

ومنها : التعوذ - إذا قلنا : هو مخصوص بأول ركعة . فعلى المذهب : يتعوذ فيما يقضيه . وعلى الثانية : فيما أدركه .

قلت : الصواب هنا : أن يتعوذ فيما أدركه على الروایتين . ولم أر أحداً من الأصحاب قاله . وأما على القول بمشروعيته في كل ركعة : فتلغو هذه الفائدة .

ومنها : صفة القراءة في الجهر والإخفات . فإذا فاتته ركعتان من المغرب والعشاء جهر في قضائهما من غير كراهة . نص عليه في رواية الأثرم . وإن أم فيهما - وقلنا : بجوازه - سن له الجهر بناء على المذهب . وعلى الثانية : لا جهر هنا . وتقدمت المسألة في صفة الصلاة ، عند قوله « ويحجر الإمام بالقراءة » بأنهم من هذا .

ومنها : مقدار القراءة . وللأصحاب فيه طريقتان .

**أمرهما :** إن أدرك ركعتين من الرباعية ، فإنه يقرأ في المقتضيتين بالحمد وسورة معها ، على كلا الروایتين . قال ابن أبي موسى : لا يختلف قوله في ذلك . وذكر الخلال : أن قوله استقر عليه . قال المصنف في المغنى : هو قول الأئمة الأربعة لانعلم عنهم فيه خلافا . وذكره الأجرى عن أحمد .

**الثانى :** بينى قراءته على الخلاف فى أصل المسألة . ذكره ابن هبيرة ، وفاقا للأئمة الأربعة . وقاله الأجرى . وهى طريقة القاضى ومن بعده . قال فى الفروع : وجزم به جماعة . وذكره ابن أبى موسى .

قال العلامة ابن رجب فى فوائده : وقد نص عليه الإمام أحمد فى رواية الأثرم وأوماً إليه فى رواية حرب وغيره . واختاره المجد . وأنكر الطريقة الأولى . وقال : لا يتوجه إلا على رأى من رأى قراءة السورة فى كل ركعة ، أو على رأى من رأى قراءة السورة فى الآخرين إذا نسيها فى الأوليين . وقال : أصول الأئمة تقتضى الطريقة الثانية . صرح به جماعة . قال ابن رجب ، قلت : وقد أشار الإمام أحمد إلى مأخذ ثالث . وهو الاحتياط للتردد فيهما . وقراءة السورة سنة مؤكدة . فيحتاج لها أكثر من الاستفتاح والتعوذ . انتهى .

ومنها : لو أدرك من الرباعية ركعة . فعلى المذهب : يقرأ فى الأوليين بالحمد وسورة . وفى الثالثة : بالحمد فقط . ونقل عنه الميمونى : يحتاط ويقرأ فى الثلاثة بالحمد وسورة . قال الخلال : رجع عنها أحمد .

ومنها : قنوت الوتر إذا أدركه المسبوق مع من يصليه بسلام واحد . فإنه يقع فى محله . ولا يعيد على المذهب . وعلى الثانية : يعيده فى آخر ركعة يقضيها .

ومنها : تكبيرات العيد الزوائد إذا أدرك المسبوق الركعة الثانية . فعلى المذهب : يكبر فى المقضية سبعا ، وعلى الثانية : خمسا .

ومنها : إذا سبق ببعض تكبيرات صلاة الجنابة .

فعلى المذهب : يتابع الإمام في الذكر الذى هو فيه ، ثم يقرأ فى أول تكبيرة يقضيها . وعلى الثانية : لا يتابع الإمام ، بل يقرأ الفاتحة خلف الإمام .

ومنها : محل التشهد الأول فى حق من أدرك من المغرب ، أو من رابعة : ركعة . فالصحيح من المذهب : أنه يتشهد عقيب ركعة على كلا الروایتين . وعليه الجمهور . منهم الخلال ، وأبو بكر ، والقاضى . قال الخلال : استقرت الروايات عليها . وقدمه فى الفروع ، والمحرم . وقال : فى الأصح عنه . وعنه يتشهد عقيب ركعة فى المغرب فقط . وعنه يتشهد عقيب ركعتين فى الكل . نقلها حرب . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وأطلقهما ابن تيمم والشارح .

وقال المصنف والشارح : الكل جائز . ورده ابن رجب .

واختلف فى بناء هاتين الروایتين . فقيل : هما مبنيتان على الروایتين فى أصل المسألة . إن قلنا : ما يقضيه أول صلاته ، لم يجلس إلا عقب ركعتين ، وإن قلنا : ما يقضيه آخرها تشهد عقيب ركعة . وهى طريقة ابن عقيل فى الفصول . وأوماً إليه فى رواية حرب .

وقيل : هما مبنيتان على القول بأن ما يدركه آخر صلاته . وهى طريقة المجد . ونص على ذلك صريحاً فى رواية عبد الله والبرقانى .

ومنها : تطويل الركعة الأولى على الرواية الثانية ، وترتيب السورتين فى الركعتين . ذكره ابن رجب تحريماً له . وقال أيضاً : فأما رفع اليدين إذا قام من التشهد الأول — إذا قلنا : باستجابته — فيحتمل أن يرفع إذا قام إلى الركعة المحكوم بأنها ثالثة ، سواء قام عن تشهد أو غيره . ويحتمل أن يرفع إذا قام من تشهده الأول المعتد به ، سواء كان عقيب الثانية أو لم يكن . قال : وهو أظهر . انتهى . ومنها : التورك مع إمامه . والصحيح من المذهب : أنه يتورك مع إمامه ، على الرواية الأولى ، كما يتورك إذا قضى . قال فى الفروع : وعلى الأولى يتورك مع إمامه ، كما يقضيه فى الأصح . وعنه يفتش . وعنه يحير ، وهو وجه فى الرعاية .

**فائدة:** قال في الفروع: ومقتضى قوله « إنه هل يتورك مع إمامه أو يفترش؟ » أن هذا القعود هل هو ركن في؟ حقه على الخلاف. وقال القاضي في التعليق: القعود الفرض ما يفعله آخر صلاته، ويعقبه السلام. وهذا معدوم هنا. فجرى مجرى التشهد الأول، على أن القعود هل هو ركن في حقه بعد سجدة السهو من آخر صلاته وليس بفرض؟ كذا هنا.

وقال المجد: لا يحتسب له بتشهد الإمام الأخير إجماعاً، لا من أول صلاته ولا من آخرها. ويأتي فيه بالتشهد الأول فقط، لوقوعه وسطاً. ويكرره حتى يسلم إمامه.

وقال في الرعاية الكبرى: وعنه من سبق بركتين لا يتورك إلا في الآخر وحده. وقيل: في الزائدة على ركعتين يتورك إذا قضى ما سبق به. وقيل: هل يوافق إمامه في توركه، أم يخير بينهما؟ فيه روايتان. انتهى.

### قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْمَأْمُومِ ﴾

هذا المذهب. وعليه جماهير الأصحاب. نص عليه. وقطع به كثير منهم. وعنه تجب القراءة عليه. ذكرها الترمذی، والبيهقي، وابن الزاغوني. واختارها الآجری<sup>(١)</sup>. نقل الأثر: لا بد للمأموم من قراءة الفاتحة. ذكره ابن أبي موسى في شرح الخرقى. وقال: إن كثيراً من أصحابنا لا يعرف وجوبها. حكاه في النوادر قال في الفروع: هذه الرواية أظهر.

وقيل: تجب في صلاة السر. وحكاه عنه ابن المنذر. وأطلقهما ابن تيميم. ونقل أبو داود: يقرأ خلفه في كل ركعة إذا جهر. قال: في الركعة الأولى يجزىء. وقيل: تجب القراءة في سككات الإمام وما لا يجهر فيه.

**تفصيل:** قوله « ولا تجب القراءة على المأموم » معناه: أن الإمام يتحملها عنه،

---

(١) في ش « الأزجى » .

وإلا فهي واجبة عليه . هذا معنى كلام القاضى وغيره ، واقتصر عليه فى الفروع وغيره .

فأمره : يتحمل الإمام عن المأموم قراءة الفاتحة ، وسجود السهو ، والسترة ، على ما تقدم . قال فى التلخيص وغيره : وكذا التشهد الأول إذا سبقه بركعة ، وسجود التلاوة ، ودعاء القنوت .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي سَكَنَاتِ الْإِمَامِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم . وقيل : يجب فى سكتات الإمام ، كما تقدم .

#### تنبيهات

الأول : قوله « ويستحب أن يقرأ فى سكتات الإمام » يعنى أن القراءة بالفاتحة وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقال الشيخ تقي الدين : هل الأفضل قراءته للفاتحة - للاختلاف فى وجوبها - أم بغيرها . لأنه استمع الفاتحة ؟ ومقتضى نصوص الإمام أحمد ، وأكثر أصحابه : أن القراءة بغيرها أفضل . نقل الأثرم فىمن قرأ خلف إمامه إذا فرغ الفاتحة : يؤمن ؟ قال : لا أدرى . ماسمعت . ولا أرى بأساً . وظاهره التوقف . ثم بين أنه سنة . انتهى .

قال فى جامع الاختيارات : مقتضى هذا إنما يكون غيرها أفضل إذا سمعها ، وإلا فهي أفضل من غيرها .

الثانى : أفادنا المصنف رحمه الله تعالى أن تفريق قراءة الفاتحة فى سكتات الإمام لا يضر . وهو صحيح . وهو المذهب . ونص عليه . وتقدم التنبيه على ذلك فى صفة الصلاة .

الثالث : أفادنا المصنف أيضاً : أن للإمام سكتات . وهو صحيح . قال المجد ومن تابعه : هما سكتتان على سبيل الاستحباب . إحداهما : تختص بأول ركعة

للاستفتاح . والثانية : سكتة يسيرة بعد القراءة كلها ، ليرد إليه نفسه ، لا لقراءة الفاتحة خلفه ، على ظاهر كلام الإمام أحمد .

قال الشيخ تقي الدين : استحباب الإمام أحمد في صلاة الجهر سكتتين : عقيب التكبير للاستفتاح ، وقبل الركوع . لأجل الفصل . ولم يستحب أن يسكت سكتة تسع قراءة المأموم ، ولكن بعض الأصحاب استحباب ذلك . انتهى .

وقال في المطلع : سكتات الإمام ثلاث : في الركعة الأولى قبل الفاتحة . وبعدها وقبل الركوع ، واثنان في سائر الركعات : بعد الفاتحة ، وقبل الركوع . انتهى . وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب .

إذا علمت ذلك . فالصحيح من المذهب : أنه يستحب أن يسكت الإمام بعد الفاتحة بقدر قراءة المأموم . جزم به في الكافي ، وابن تيميم ، والفائق ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير . وقدمه في الفروع . وعنه يسكت قبل الفاتحة . وعنه لا يسكت لقراءة المأموم . وهو ظاهر كلام المجد ومن تابعه ، والشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى ، كما تقدم .

قال في الرعاية الكبرى ، والحاوى الكبير : ويقف قبل الحمد ساكتا وبعدها وعنه بل قبلها . وعنه بل بعدها . وعنه بل بعد السورة ، قدر قراءة المأموم الحمد . فأمره : لا تكره القراءة في سكتة الإمام لتنفسه . نقله ابن هانئ عن أحمد . واختاره بعض الأصحاب ، وقدمه في الفروع .

وقال الشيخ تقي الدين : لا يقرأ في حال تنفسه إجماعاً . قال في الفروع كذا قال .

نفيها

أمرهما : قوله ﴿ وَمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ ﴾ .

يعنى أنه يستحب للمأموم أن يقرأ في سكتات الإمام ، وفيما لا يجر فيه ،

فيقرأ فيما يحجر فيه في أسكتات الإمام الفاتحة أو غيرها على ماتقدم . ويقرأ بها أيضاً فقط في غير الأولين ، ويقرأ بالفاتحة وغيرها في الأولين فيما لا يحجر فيه نص عليه .

**الثاني :** ظاهر قوله « ويستحب أن يقرأ في أسكتات الإمام » أنه لا يستحب

للمأموم القراءة حال جهر الإمام . وهو صحيح ، بل يكره ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والرعاية ، والحاوي ، وغيرهم . وعنه يستحب بالمجد اختاره المجد . وهو ظاهر كلام ابن هبيرة . وقاله أحمد في رواية إبراهيم بن أبي طالب . وقيل : يحرم . قال الإمام أحمد : لا يقرأ . وقال أيضاً : لا يعجبني . وقدمه ابن تيميم .

وقيل : يحرم ، وتبطل الصلاة به أيضاً . اختاره ابن حامد . وأوماً إليه أحمد .

**قوله ﴿ أَوْ لَا يَسْمَعُهُ لِبُعْدِهِ ﴾ .**

يعنى أنه يستحب أن يقرأ إذا لم يسمع الإمام لبعده . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال الزركشي : اختاره الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : لا يقرأ . وحكاه الزركشي وغيره رواية . وأطلقهما في مختصر ابن

تيميم ، والتلخيص ، والبلغة ، والرعايتين ، والحاويين ، وتجريد العناية .

فعلى المذهب : لو سمع هممة الإمام ، ولم يفهم مايقول : لم يقرأ ، على الصحيح من المذهب . نقلها الجماعة عن الإمام أحمد . وقدمه في الفروع ، والرعاية . وعنه يقرأ . نقلها عبد الله ، واختارها الشيخ تقي الدين . قال في الفروع : وهي أظهر .

قلت : وهو الصواب . وأطلقهما الزركشي .

**قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ لَطَرَشٍ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .**

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ،

والبلغة ، والرعاية الصغرى ، والحاويين . وكذا في الرعاية الكبرى في باب صلاة

الجماعة ، وشرح الجدد ، وابن منجا ، والنظم ، وابن تيميم ، والفروع ، وتجريد العناية  
أمرهما : يستحب أن يقرأ إذا كان قريباً بحيث لا يشغل من إلى جنبه ،  
وهو المذهب . اختاره المصنف . قال في الرعاية الكبرى ، في صفة الصلاة : قرأ  
في الأقبس . وجزم به في الإفادات .

والوجه الثاني : لا يقرأ ، بل يكره . جزم به في الوجيز ، وصححه في التصحيح .  
قال في مجمع البحرين : هذا أولى .

تنبيه : منشأ الخلاف : كون الإمام أحمد رحمه الله سئل عن الأعرش أيقراً ؟  
قال : لا أدري . فقال الأصحاب : يحتمل وجهين . فبعض الأصحاب حكى  
الخلاف في الكراهة والاستحباب مطلقاً ، منهم أبو الخطاب ، ومن تابعه . وهو  
ظاهر كلام المصنف هنا . وبعضهم خص الخلاف بما إذا خلط على غيره . منهم  
ابن حمدان في رعايته ، والمصنف في المعنى .

قال في مجمع البحرين : الوجهان إذا كان قريباً لا يمنعه إلا الطرش . وكذا  
أضافه الشيخ - يعني به المصنف - في المقنع . وإضافة الحكم إلى سبب تقتضي  
استقلاله ، لكن لا يفهم من لفظ الشيخ الحكم على الوجه الثاني ماهو ؟ لتوسط  
الإباحة بينهما .

فإن اجتمع مع الطرش البعد قرأ بطريق الأولى ، على ما تقدم . فأما إن قلنا  
لا يقرأ البعيد الذي لا يسمع : لم يقرأ صاحب الطرش هنا ، قولاً واحداً . وكذا  
قال الجدد في شرحه .

قوله ﴿ وَهَلْ يَسْتَفْتَحُ وَيَسْتَعِيدُ فِيمَا يُجَهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

اعلم أن للأصحاب في محل الخلاف طرقاً .

أمرها : أن محل الخلاف : في حال سكوت الإمام . فأما في حال قراءته ،  
فلا يستفتح ولا يستعيد ، رواية واحدة . وهي طريقة المصنف في المعنى ، والشارح ،

وصاحب الفائق ، وابن حمدان في رعايته الكبرى ، في باب صفة الصلاة .  
قال الشيخ تقي الدين : من الأصحاب من قال ذلك .

الطريق الثاني : أن محل الروایتين : يختص حالة جهر الإمام ، وسماع المأموم له دون حالة سكنته . وهى طريقة القاضى فى الجرد ، والخلاف ، والطريقة . نقله عنه المجد فى شرحه ، وصاحب مجمع البحرين .

قال الشيخ تقي الدين : المعروف عند أصحاب الإمام أحمد : أن النزاع فى حالة الجهر . لأنه بالاستماع يحصل مقصود القراءة ، بخلاف الاستفتاح والتعوذ . وقطع به فى المحرر وغيره .

الطريق الثالث : أن الخلاف جار فى حال جهر الإمام وسكوته . وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وأبى الخطاب ، وابن الجوزى وغيرهم . وهو كالصریح فى الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم ، لكونهم حكوا الروایتين مطلقتين ، ثم حكوا رواية بالترقية .

قلت : وهذه الطريقة هى الصحيحة . فإن الناقل مقدم على غيره . والتفريع عليها . فإحدى الروايات : أنه يستحب له أن يستفتح ويستعيد مطلقاً . جزم به فى الوجيز . وقدمه فى الرعايتين فى صلاة الجماعة ، والحاويين .  
والرواية الثانية : يكره أن يستفتح ويستعيد مطلقاً . صححه فى التصحيح . واختاره الشيخ تقي الدين .

وعنه رواية ثالثة : إن سمع الإمام كرها ، وإلا فلا . جزم به فى المنور . وقدمه فى المحرر . وصححه ابن منجا فى شرحه . قال فى الرعاية الكبرى ، فى باب صفة الصلاة : ولا يستفتح ، ولا يتعوذ مع جهر إمامه ، على الأصح . قال فى النكت : هذا هو المشهور .

وعنه رواية رابعة : يستحب أن يستفتح . ويكره أن يتعوذ . اختاره القاضى فى الجامع . قال فى مجمع البحرين : وهو الأقوى . وأطلقهن فى الفروع .

**فأثره :** قال ابن الجوزي : قراءة المأموم وقت مخافته إمامه أفضل من استفتاحه وغلطه الشيخ تقي الدين . وقال : قول أحمد وأكثر الأصحاب : الاستفتاح أولى ، لأن استماعه بدل عن قراءته . وقال الآجري : أختار أن يبدأ بالحمد أولها « بسم الله الرحمن الرحيم » وترك الاستفتاح . لأنها فريضة . وكذا قال القاضي في الخلاف ، فيمن أدركه في ركوع صلاة العيد : لو أدرك القيام رتب الأذكار ، فلو لم يتمكن من جميعها بدأ بالقراءة ، لأنها فرض . انتهى .

**قوله ﴿ وَمَنْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ قَبْلَ إِمَامِهِ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَ ، لِيَأْتِيَ بِهِ بَعْدَهُ ﴾ .**

اعلم أن ركوع المأموم أو سجوده أو غيرها قبل إمامه عمداً محرم ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : مكروه . واختاره ابن عقيل .

**فعلى المذهب :** لا تبطل صلاته بمجرد ذلك ، على الصحيح من المذهب وعليه الجمهور . واختاره القاضي وغيره . قال في الفصول : ذكر أصحابنا فيها روايتين والصحيح : لا تبطل . قال في الفروع : والأشهر لا تبطل ، إن عاد إلى متابعتها حتى أدركه فيه . وعنه تبطل إذا فعله عمداً . ذكرها الإمام أحمد في رسالته . وقدمه الشارح ، فقال : وتبطل صلاته في ظاهر كلام الإمام أحمد . فإنه قال : ليس لمن سبق الإمام صلاة . لو كان له صلاة لرُجِيَ له الثواب ، ولم يخشَ عليه العقاب . قال في الحواشي : اختاره بعض أصحابنا .

وأما إذا فعل ذلك سهواً أو جهلاً فإنها لا تبطل ، على الصحيح من المذهب ، ولو قلنا تبطل بالعمدية . وقيل : تبطل . ذكره ابن حامد وغيره .

**قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، عِنْدَ أَصْحَابِنَا ، إِلَّا الْقَاضِي ﴾** يعني إذا ركع أو سجد قبل إمامه عمداً أو سهواً ، ثم ذكر . فإن عليه أن

يرفع ليأتى به بعد إمامه . فإن لم يفعل عمداً حتى أدركه الإمام فيه ، قال الأصحاب : بطلت صلاته . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في الفروع : اختاره الأكثر . وقدمه هو وغيره . وهو من المفردات .

وقال القاضى : لا تبطل . واختاره جماعة من الأصحاب . وصححه ابن الجوزى في المذهب . وذكر في التلخيص : أنه المشهور . وعلمه القاضى وغيره بأن العادة أن المأموم يسبق الإمام بالقدر اليسير - يعنى يعنى عنه - كفعله سهواً أو جهلاً . وقيل : تبطل بالركوع فقط . وقال المجد : إذا تعدد سبقه إلى الركن عالماً بالنهى - وقلنا : لا تبطل صلاته - لم يعد . ومتى عاد بطلت صلاته على كلا الوجهين . قال : لأنه قد زاد ركوعاً أو سجوداً عمداً . وذلك يبطل عندنا قولاً واحداً . انتهى . وهى من المفردات أيضاً . وجزم به ابن تيمم على قول القاضى . قال في الرعاية : وفيه بعد .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه إذا لم يعد سهواً أن صلاته لا تبطل . وهو صحيح . وهو المذهب . وكذا الجاهل . ويعتد به . وقيل : تبطل منهما أيضاً . قوله ﴿ وَإِنْ رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ إِيمَانِهِ عَالِماً عَمَداً . فَبَلَّ بَطْلُ صَلَاتِهِ ؟ عَلَى وَجْهِين ﴾ .

وأطلقهما في الفروع ، وابن تيمم ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وشرح ابن منجا .

أهمهما : تبطل . وهو الصحيح من المذهب . نص عليه . اختاره القاضى ، وصححه في التصحيح ، والنظم . وجزم به فى الوجيز ، والمحزر ، والنور . وقدمه فى الرايتين ، والحاويين ، والفاائق .

الوجه الثانى : لا تبطل . وذكر فى التلخيص : أنه أشهر . فعليه يعتد بتلك الركعة . صرح به ابن تيمم . وهو ظاهر ما قطع به فى الرعاية الكبرى ، وبنيا - هما

وغيرهما - الخلاف في أصل المسألة على قولنا بالصحة فيما إذا اجتمع معه في الركوع في المسألة السابقة .

### فائدة

حكي الآمدى والسامرى فى المستوعب ، وابن الجوزى فى المذهب ، وصاحب الفروع ، وغيرهم ، الخلاف روايتين . وحكاة فى الهداية ، والخلاصة ، وابن تيم ، وغيرهم وجهين .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا ، أَوْ نَاسِيًا . لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ﴾ بلا نزاع  
﴿وهل تبطل تلك الركعة ؟ على روايتين﴾

وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والفروع .

إمضاءهما : تبطل . وهو المذهب . قال فى المذهب : لا يعتد له بتلك الركعة ، فى أصح الروايتين . قال فى الرايتين ، والحاويين : ويعيد الركعة ، على الأصح . وصححه فى التصحيح ، والنظم . وجزم به فى الوجيز . وقدمه فى الحرر ، والمغنى ، والشرح ، والفائق .

والرواية الثانية : لا تبطل . قدمه ابن تيم . قال فى الفائق : وخرج منها صحة صلاته عمداً . انتهى .

ومحل الخلاف فى هذه المسألة : إذا لم يأت بها مع إمامه . فأما إن أتى بذلك مع إمامه . صحت ركعته . جزم به ابن تيم . قال ابن حمدان : يعيدها إن فاتته مع الإمام .

قوله ﴿وَإِنْ رَكَعَ أَوْ رَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِهِ ، ثُمَّ سَجَدَ قَبْلَ رَفْعِهِ . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ﴾ ، إلا الجاهل والناسى تصح صلاتهما . وتبطل تلك الركعة . لعدم اقتدائه بإمامه فيها . قال فى الفروع : وتبطل الركعة ما لم يأت بذلك مع إمامه .

## فوائد

الأولى : مثال ما إذا سبقه بركن واحد كامل : أن يركع ويرفع قبل ركوع إمامه . ومثال ما إذا سبقه بركنين : أن يركع ويرفع قبل ركوعه ، ثم يسجد قبل رفعه ، كما قاله المصنف فيهما .

الثانية : الركوع كركن ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وقيل : كركنين . وقال في الرعاية : والسجدة وحدها كالركوع فيما قلنا . وقيل : بل السجدة .

الثالثة : ذكر المصنف هنا حكم سبق المأموم للإمام في الأفعال . فأما سبقه له في الأقوال : فلا يضر ، سوى بتكبيره الإحرام وبالسلام .

فأما تكبيره الإحرام : فإنه يشترط أن يأتي بها بعد إمامه . فلو أتى بها معه لم يعتد بها ، على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعنه يعتد بها إن كان سهواً .

وأما السلام : فإن سلم قبل إمامه عمداً بطلت . وإن كان سهواً لم تبطل ، ولا يعتد بسلامه . وتقدم ذلك في كلام المصنف في أول سجود السهو .

قال في الرعاية : ولا يعتد بسلامه ، وجهاً واحداً . وقال في المستوعب : إذا سبق المأموم إمامه في جميع الأقوال لم يضره إلا تكبيره الإحرام . فإنه يشترط أن يأتي بها بعده . والمستحب أن يتأخر عنه بما عداها .

الرابعة : الأولى أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد شروع الإمام . قاله ابن تيميم وغيره . وقال المصنف في المغنى ، والشارح ، وابن رزين في شرحه ، وابن الجوزى في المذهب وغيرهم : يستحب أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد فراغ الإمام مما كان فيه . انتهى .

فإن وافقه في غير تكبيره الإحرام كره ، ولم تبطل صلاته ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال في المبهج : تبطل . وقيل : تبطل بالركوع

فقط . وقيل : تبطل بسلامه مع إمامه . واختاره في الرعاية إن سلم عمداً . وتقدم سبقه في الأفعال والأقوال .

الخامسة : قال ابن رجب في شرح البخارى : الأولى أن يسلم المأموم عقيب فراغ الإمام من التسليمتين . فإن سلم بعد الأولى جاز عند من يقول إن الثانية غير واجبة . ولم يجز عند من يرى أن الثانية واجبة ، لا يخرج من الصلاة بدونها . انتهى وظاهره مشكل . ولعله أراد : أن الأولى سلام المأموم عقيب فراغ الإمام من كل تسليمه ، وأنه إن سلم المأموم الثانية بعد سلام الإمام الأولى وقبل الثانية ترتب الحكم الذى ذكره .

السادسة : فى تخلف المأموم عن الإمام عكس ماتقدم . قال فى الفروع وغيره : وإن تخلف عنه بركن بلا عذر فكالسابق به ، على ماتقدم ، ولعذر يفعله ويلحقه . وفى اعتداده بتلك الركعة الروايتان المتقدمتان فى الجاهل والناسى فى قوله « وهل تبطل تلك الركعة ؟ على روايتين » .

وإن تخلف عن إمامه بركنين بطلت صلاته ، إن كان لغير عذر . وإن كان لعذر ، كنوم وسهو وزحام - إن أمن فوت الركعة الثانية - أتى بما تركه وتبعه ، وصحت ركعته . وإن لم يأمن فوت الركعة الثانية تبع إمامه ولغت ركعته ، والتي تليها عوض لتكميل ركعة مع إمامه على صفة ماصلاها . وهذا الصحيح من المذهب وعنه يحتسب بالأولى .

قال الإمام أحمد فى مزحوم أدرك الركوع ، ولم يسجد مع إمامه حتى فرغ ، قال : يسجد سجدين للركعة الأولى ، ويقضى ركعة وسجدين لصحة الأولى ابتداء . فعلى الثانى ركوعين . وعنه يتبعه مطلقاً وجوباً . وتلغو أولاه . وعنه عكسه . فيكمل الأولى وجوباً . ويقضى الثانية بعد السلام ، كسبوق وعنه يشتغل بما فاتته ، إلا أن يستوى الإمام قائماً فى الثانية فتلغو الأولى . قال ابن تيميم : إذا

تخلف عن الإمام بركنين فصاعداً بطلت صلاته ، وإن كان بركن واحد فثلاثة أوجه . الثالث : إن كان ركوعاً بطل وإلا فلا .

وعلى المذهب الأول : لو زال عذر من أدرك ركوع الأولى - وقد رفع إمامه من ركوع الثانية ، تابعه في السجود . فتم له ركعة ملفقة من ركعتي إمامه ، يدرك بها الجمعة .

قلت : فيعابى بها .

وقيل : لا يعتد له بهذا السجود . فيأتى بسجدين آخرتين والإمام في تشهده وإلا عند سلامه . ثم في إدراك الجمعة الخلاف .

وإن ظن تحريم متابعة إمامه فسجد جهلاً : اعتد له به ، كسجود من يظن إدراك المتابعة فقات . وقيل : لا يعتد به ، لأن فرضه الركوع ، ولا تبطل لجهله . فلي الأولى : إن أدركه في التشهد . ففي إدراكه الجمعة الخلاف . وإن أدركه في ركوع الثانية تبعه فيه ، وتمت جمعه . وإن أدركه بعد رفعه منه تبعه ، وقضى كمسبوق يأتي بركعة ، فتم له جمعة ، أو بثلاث تتم بها رباعية ، أو يستأنفها على الروايات المتقدمة .

وعلى الثانى : أنه لا يعتد بسجوده . إن أتى به ثم أدركه في الركوع تبعه . وصارت الثانية أولاه ، وأدرك بها جمعة . وإن أدركه بعد رفعه تبعه في السجود . فيحصل القضاء والمتابعة معاً . ويتم له ركعة يدرك بها الجمعة . وقيل : لا يعتد به . لأنه معتد به للإمام من ركعة . فلو اعتد به للمأموم من غيرها : اختلف معنى المتابعة فيأتى بسجود آخر ، وإمامه في التشهد ، وإلا بعد سلامه .

ومن ترك متابعة إمامه مع علمه بالتحريم ، بطلت صلاته . وإن تخلف بركعة فأكثر لعذر تابعه وقضى كمسبوق . وكذا في صلاة الخوف . وعنه تبطل .

تنبيه : مراده بقوله ﴿ ويستحب للإمام تخفيف الصلاة مع إتمامها ﴾ إذا لم يؤثر المأموم التطويل . فإن آثر المأموم التطويل استحسب .

قال في الرعاية : إلا أن يؤثر المأموم ، وعدد هم محصور .  
قوله ﴿ وَتَطْوِيلُ الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَكْثَرُ مِنَ الثَّانِيَةِ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . نص عليه . وعليه الأصحاب في الجملة ، لكن قال في الفروع : ويتوجه هل يعتبر التفاوت بالآيات أم بالكلمات والحروف ؟ يتوجه كعاجز عن الفاتحة ، على ما تقدم في باب صفة الصلاة . قال : ولعل المراد لا أثر لتفاوت يسير ، ولو في تطويل الثانية على الأولى . لأن « العاشية » أطول من « سبح » وسورة « الناس » أطول من « الفلق » وصلى النبي - عليه أفضل الصلاة والسلام - بذلك ، وإلا كره .

#### فأمرناه

إمدهما : لو طول قراءة الثانية على الأولى . فقال أحمد : يجزئه ، وينبغي .  
أن لا يفعل .

الثاني : يكره للإمام سرعة تمنع المأموم من فعل ما يسن فعله .  
وقال الشيخ تقي الدين : يلزمه مراعاة المأموم ، إن تضرر بالصلاة أول الوقت أو آخره ونحوه . وقال : ليس له أن يزيد على القدر المشروع . وقال : ينبغي له أن يفعل غالباً ما كان عليه أفضل الصلاة والسلام يفعله غالباً ، ويزيد وينقص للمصلحة كما كان عليه أفضل الصلاة والسلام يزيد وينقص أحياناً .  
قوله ﴿ وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْتَظَارُ دَاخِلٍ وَهُوَ فِي الرَّكْعَةِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِيَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب ، وجمع البحرين ، والفائق .

إمدهما : يستحب انتظاره بشرطه . وهو المذهب . جزم به في الكافي ،  
والوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، والإفادات . وقدمه في الفروع ، والهداية ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، وابن تيم ، والرعايتين ، والحاويين ، والشرح .

وصححه في التصحيح ، والمجد في شرحه . ونصره المصنف ، والشارح . واختاره القاضي ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب في ردوس مسائلهما ، والرعاية .

الثانية : لا يستحب انتظاره ، فيباح . قال في الفروع : اختاره جماعة ، منهم القاضي في المجد ، وابن عقيل . قال في مجمع البحرين : والشيخ - يعني به المصنف - وعنه رواية ثالثة يكره . وتحتمله الرواية الثانية للمصنف هنا . وقال في الفروع : ويتوجه بطلانها تخريج من تشريكه في نية خروجه من الصلاة ، وتخرج من الكراهة هنا في تلك .

فعلى المذهب : إنما يستحب الانتظار بشرط أن لا يشق على المأمومين . ذكره جمهور الأصحاب . ونص عليه . وقال جماعة من الأصحاب : يستحب ما لم يشق أو يكثر الجمع [ منهم المجد ، والمصنف في الكافي وغيره ، والشارح . وقال جماعة من الأصحاب : ما لم يشق أو يكثر الجمع ] أو يطول . وجزم به في الرعايتين ، والحاويين .

تفيم : قوله « ولا يستحب انتظار داخل » نكرة في سياق النفي . فيعم أي داخل كان . وهو المذهب . وهو ظاهر كلامه في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الفروع ، وابن تيم ، والرعاية الكبرى .

وقيل : يشترط أن يكون ذا حرمة . قال المصنف ، والشارح : إنما ينتظر من كان من أهل العلم والفضل ونحوه . ويحتمل أن يكون من كلام القاضي . فإنه معطوف عليه .

قلت : وهذا القول ضعيف على إطلاقه .

وقال ابن عقيل : لا بأس بانتظار من كان من أهل الديانات والهيئات في غير مساجد الأسواق . وقيل : ينتظر من عادته يصلي جماعة .

قلت : وهو قوى .

وقال القاضي ، في موضع من كلامه : يكره تطويل القراءة والركوع انتظارا

لأحد في مساجد الأسواق . وفي غيرها لا بأس بذلك لمن جرت عادته بالصلاة معه من أهل الفضل ، ولا يستحب .

**فائدة:** حكم الانتظار في غير الركوع حكمه في الركوع ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره . وصرح جماعة : أن حال القيام كالركوع في هذا . منهم المصنف في الكافي ، والرعايتين ، والحاويين . وقطع المجد في شرحه ، وصاحب الحاوي الكبير ، ومجمع البحرين : بأن التشهد كالركوع على الخلاف ، لثلاثتوته صلاة الجماعة بالكلية . زاد في مجمع البحرين : والاستحباب هنا أظهر ، لثلاثتوت الداخل الجماعة بالكلية . ثم قال قلت : ولأنه مظنة عدم المشقة للجوسم . وإن كان عدمها شرطاً في الانتظار حينما جاز . لأن الذين معه أعظم حرمة وأسبق حقاً . انتهى .

وقال في التلخيص : ومتى أحسن بداخل استحب انتظاره ، على أحد الوجهين وقال ابن تيميم : وإن أحسن به في التشهد فوجهان . وقال القاضي : لا ينتظره في السجود . وقال في الرعاية الكبرى : ويسن للإمام أن ينتظر في قيامه وركوعه - وقيل : وتشهده ، وقيل : وغيره - ممن دخل مطلقاً ليصلي .

قوله ﴿ وَإِذَا اسْتَأْذَنْتِ الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَسْجِدِ كُرِهَ مَنَعُهَا . وَيَتَّخِذُ خَيْرَ لَهَا ﴾ الصحيح من المذهب : كراهة منعها من الخروج إلى المسجد ليلاً أو نهاراً . جزم به في الشرح والفاائق . وقدمه في الفروع . وقال في المغنى : ظاهر الخبر <sup>(١)</sup> منع الرجل من منعها . فظاهر كلامه : تحريم المنع .

قال المجد في شرحه : متى خشى فتنة أو ضرراً منعها . قال في مجمع البحرين :

---

(١) روى أحمد ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » ورواه مسلم وأبو داود من حديث أبي هريرة ، وزاد « ولكن ليخرجن تفلات » وعند أحمد وأبي داود من حديث ابن عمر « ويوتهن خير لهن » .

ومتى خشى فتنة أو ضرراً جاز منعها أو وجب . قال ابن الجوزى : فإن خيف فتنة نهيت عن الخروج . قال القاضى : مما ينكر خروجها على وجه يخاف منه الفتنة . وقال ابن تيميم ، وابن حمدان فى الرعاية الكبرى ، والحاوى الكبير : يكره منعها إذا لم يخف فتنة ولا ضرراً . وقال فى النصيحة : يمنع من العيد أشد المنع ، مع زينة وطيب ومفتنات . وقال : منعهم فى هذا الوقت من الخروج أنفع لهم وللرجال من جهات .

ومتى قلنا : لا تمتنع فيتها خير لها . وتقدم أول الباب « هل يسن لمن حضور الجماعة أم لا ؟ »

### فائدته

إمراهما : ذكر جماعة من الأصحاب : كراهة تطيبها إذا أرادت حضور المسجد وغيره . وقال فى الفروع : وتحريمه أظهر لما تقدم . وهو ظاهر كلام جماعة .

الثانية : السيد مع أمته كالزوج مع زوجته فى المنع وغيره . فأما غيرها ، فقال فى الفروع : فإن قلنا بما جزم به ابن عقيل وغيره : إن من بلغ رشيداً له أن ينفرد بنفسه - ذكراً كان أو أنثى - : فواضح ، لكن إن وجد ما يمنع الخروج شرعاً فظاهر أيضاً .

وعلى المذهب : ليس للأنتى أن تنفرد ، والأب منعها منه . لأنه لا يؤمن دخول من يفسدها ، ويلحق العار بها وبأهلها . فهذا ظاهر فى أن له منعها من الخروج . وقول أحمد « الزوج أملك من الأب » يدل على أن الأب ليس كغيره فى هذا . فإن لم يكن أب قام أولياؤها مقامه . أطلقه المصنف . قال فى الفروع : والمراد المحارم ، استصحاباً للحضانة .

وعلى هذا : فى الرجال ذوى الأرحام - كالخال أو الخالصة - الخلف فى الحضانة .

وقال أيضاً في الفروع : ويتوجه إن علم أنه لا مانع ولا ضرر . جرم المنع على ولى أو على غير أب . انتهى .

قوله ﴿ السُّنَّةُ أَنْ يُؤَمَّ الْقَوْمَ أَقْرَأَهُمْ ﴾ أى لكتاب الله ﴿ ثُمَّ أَفْقَهُهُمْ ﴾ هذا المذهب بلا ريب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من المفردات . وعنه يقدم الأفقه على الأقرأ ، إن قرأ ما يجزئ في الصلاة . اختاره ابن عقيل . وحكى ابن الزاغوني عن بعض الأصحاب : أنه رأى تقديم الفقيه على القارئ .

### فائدتاه

إمراهما : يقدم الأقرأ الفقيه على الأفقه القارئ . على الصحيح من المذهب . قدمه في النظم . وقيل : عكسه .

فعلى المذهب في أصل المسألة : يقدم الأجود قراءة على الأكثر قرآناً ، على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، والرعاية ، والفاثق ، وتجريد العناية ، والنظم ، وغيرهم . وجزم به في الوجيز ، وغيره . واختاره المصنف ، والمجد ، والشارح ، وغيرهم .

وقيل : يقدم أكثرهم قرآناً . اختاره صاحب روضة الفقه .

الثانية : من شرط تقديم الأقرأ - حيث قلنا به - أن يكون عالماً فقه صلاته فقط . حافظاً للفتحة . وقيل : يشترط - مع ذلك - أن يعلم أحكام سجود السهو .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره : لو كان القارئ جاهلاً بما يحتاج إليه في الصلاة ، ولكن يأتي بها في العادة صحيحة : أنه يقدم على الفقيه . قال الزركشي : هو ظاهر كلام الإمام أحمد ، والخرقي ، والأكثرين ، وهو أحد الوجهين .

والوجه الثاني : أن الأفقه الحافظ من القرآن ما يجزئه في الصلاة يقدم على ذلك . وهو المذهب . نص عليه . وهو ظاهر كلامه في الوجيز . وجزم به في

المحرر . واختاره ابن عقيل . وحسنه المجد في شرحه . قال في مجمع البحرين : وهو أولى . وقدمه في الفروع ، والفائق . وأطلقهما ابن تيم .

### فأمره

قوله « ثم أفقههم » يعنى إذا استويا في القراءة قدم الأفقه . وكذا لو استويا في الفقه قدم أقرأهما . ولو استويا في جودة القراءة قدم أكثرهما قرآنا . ولو استويا في الكثرة قدم أجودهما . ولو كان أحد الفقيهين أفقه ، أو أعلم بأحكام الصلاة قدم . ويقدم قارىء لا يعرف أحكام الصلاة على فقيه أمة .

### قوله ﴿ ثُمَّ أَسَنَّهُمْ ﴾

يعنى إذا استويا في القراءة والفقه قدم أسنهم . وهذا المذهب . جزم به في الهداية ، والإيضاح ، والمبہج ، والخرق ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنتخب ، والمذهب الأحمد ، وإدراك الغاية . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وصححه ابن الجوزى في المذهب ، ومسبوك المذهب . وقدمه في الفروع ، والرايعتين ، والحاويين .

وظاهر كلام الإمام أحمد : تقديم الأقدم هجرة على الأسن . جزم به في الإفادات ، والنظم ، وتجريد العناية ، والمنور . وقدمه في الكافي ، والمحرر ، والفائق وصححه الشارح . قال الزركشى : اختاره الشيخان . وجزم به في النهاية ونظمها وتجريد العناية بتقديم الأقدم إسلاماً على الأسن . وقال ابن حامد : يقدم الأشرف ثم الأقدم هجرة ، ثم الأسن . عكس ما قال المصنف هنا ، وأطلقهن ابن تيم .

### قوله ﴿ ثُمَّ أَدَمُّهُمْ هِجْرَةً ، ثُمَّ أَشْرَفَهُمْ ﴾

هذا أحد الوجوه . حكاه في التلخيص . وجزم به في المبہج ، والإيضاح ، والنظم ، والإفادات ، وتجريد العناية ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه في الفائق . واختاره الشيخ تقي الدين ، وابن عبدوس في تذكرته .

والوجه الثاني : يقدم الأشرف على الأقدم هجرة . وهو المذهب . وجزم به  
الخرق ، والهداية والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، والمذهب الأحمد . وقدمه في  
الفروع ، والمحرم ، والرايعتين . والحاويين ، واختاره المصنف كما تقدم .  
وقيل : يقدم الأتقى على الأشرف . ولم يقدم الشيخ تقى الدين بالنسب .  
ذكره عن أحمد ، وهو ظاهر كلامه في الإيضاح .

فائدة : قيل الأقدم هجرة : من هاجر بنفسه . جزم به في الكافي ، والمغني ،  
والشرح ، وشرح ابن رزين . وقيل : السبق بأبائه . قال الأمدى : الهجرة منقطعة  
في وقتنا . وإنما يقدم بها من كان لأبائه سبق . وقيل : السبق بكل منهما . قطع به  
في جمع البحرين ، والزركشي . وقدمه ابن تيمم ، والراية الكبرى ، والحاوي  
الكبير والحاوي . وأطلقهن في الفروع .

وأما الأشرف : فقال في الفروع : والمراد به القرشي . وقاله المجد . وهو  
ظاهر مقدمه في الراية . وقدمه الزركشي . قال في جمع البحرين : ومعنى الشرف  
الأقرب فالأقرب منه عليه أفضل الصلاة والسلام . فيقدم العرب على غيرهم ، ثم  
قريش ، ثم بنو هاشم . وكذلك أبدا . وقال ابن تيمم : ومعنى الشرف : علو  
النسب والقدرة . قاله بعض أصحابنا ، واقتصر عليه .

قلت : وقطع به المغني ، والكافي ، والشرح ، والفائق ، وغيرهم .

فائدة : السبق بالإسلام كالهجرة . وقاله في الفروع وغيره .

قوله ﴿ ثُمَّ أَتَقَامُّ ﴾

يعنى بعد الأسن والأشرف والأقدم هجرة : الأتقى . وهذا المذهب . جزم به  
في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، والإفادات ، والراية  
الصفري ، والحاويين ، والمذهب الأحمد . وقدمه في الفروع ، والمغني ، والشرح  
والراية الكبرى وغيرهم . وقيل : يقدم الأتقى على الأشرف كما تقدم . وهو

احتمال للمصنف . واختاره الشيخ تقى الدين كما تقدم . وهو الصواب . .  
وقيل : يقدم الأعمر للمسجد على الأتقى والأورع . وجزم به فى المبهج ،  
والإيضاح ، والفصول . وزاد : أو يفضل على الجماعة المنعقدة . قدمه فى الرعاية .  
وقيل : بل الأعمر للمسجد ، الراعى له ، والمتعاهد لأمره .

فائدة : ذكر فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وحواشى الفروع ، والزرکشى  
وغيرهم : أن الأتقى والأورع سواء . وقال فى الرعاية الكبرى : ثم الأتقى . ثم  
الأورع . ثم من قرع . وعنه يقسم بينهما .

قوله ﴿ ثُمَّ مَنْ تَقَعَ لَهُ الْقُرْعَةُ ﴾

يعنى بعد الأتقى . وهو إحدى الروایتين . وهو المذهب . جزم به فى الهداية ،  
والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمذهب الأحمد ، والكافى ،  
والتلخيص ، والبلغة ، والوجيز ، والحاوى الكبير ، وتجريد العناية ، والإفادات ،  
والمنتخب . واختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وقدمه فى الرعايتين ، والقواعد  
الفقهية . وعنه يقدم من اختاره الجماعة على القرعة . قدمه ابن تيمم ، والفائق .  
وجزم به فى المبهج ، والإيضاح ، والنظم .

قال فى المغنى ، والشرح : فإن استنوا فى التقوى أقرع بينهم . نص عليه .  
فإن كان أحدهما يقوم بعارة المسجد وتعاهده ، فهو أحق به . وكذلك إن رضى  
الجيران أحدهما دون الآخر .

قال الزرکشى : فإن استنوا فى التقوى والورع قدم أعمرهم للمسجد ، وما رضى  
به الجيران أو أكثرهم . فإن استنوا فى القرعة قال فى مجمع البحرين : ثم  
بعد الأتقى من يختاره الجيران أو أكثرهم ، لمعنى مقصود شرعاً ، ككونه أعمر  
للمسجد ، أو أنفع لجيرانه ونحوه مما يعود بصلاح المسجد وأهله ، ثم القرعة انتهى .  
وأطلقهما فى المستوعب ، والحاوى الصغير ، والفروع .

فعلى الرواية الثانية : لو اختلفوا فى اختيارهم عمل باختيار الأكثر . فإن استووا فقليل : يقرع .

قلت : وهو أولى .

وقيل : يختار السلطان الأولى . وأطلقهما فى الفروع .

فعلى القول باختيار السلطان : لا يتجاوز المختلف فيهما ، على الصحيح من المذهب . قدمه فى الرعاية الكبرى . وقيل : للسلطان أن يختار غيرهما . ذكره فى الرعاية . وهما احتمالان مطلقان فى الفروع .

تنبيه : قولى فى الرواية الثانية « من اختاره الجماعة » هكذا قال فى الفروع ومختصر ابن تيمم وغيرهما . وقال فى الرعاية الكبرى : من رضى وأراد المصلون . وقيل : الجماعة . وقيل : الجيران . وقيل : أكثرهم .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره : أن القرعة بعد الأتقى والأورع ، أو من تختاره الجماعة على الرواية الأخرى . وهو صحيح . وقيل : يقدم بحسن خلقه . جزم به فى الرعاية فى موضع . وكذلك ابن تيمم . وقيل : يقدم أيضاً بحسن الخلقة ، وأطلقهما ابن تيمم .

فائدة : تحرير الصحيح من المذهب فى الأولى بالتقديم فى الإمامة فالأولى : الأقرأ جودة ، العارف فقه صلاته . ثم القارىء كذلك . ثم الأفقه . ثم الأسن . ثم الأشرف . ثم الأقدم هجرة ، والأسبق بالإسلام . ثم الأتقى والأورع . ثم من يختاره الجيران ، ثم القرعة .

واعلم أن الخلاف إنما هو فى الأولوية ، لافى اشتراط ذلك ووجوبه ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأكثر . وقطعوا به . ونص عليه ، ولكن يكره تقديم غير الأولى . ويأتى بأنهم من هذا قريباً .

قوله ﴿وَصَاحِبُ الْبَيْتِ ، وَإِمَامُ الْمَسْجِدِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ﴾

يعنى أنهما أحق بالإمامة من غيرها ممن تقدم ذكره ، إذا كان ممن تصح إمامته قاله فى مجمع البحرين ، والزركشى وغيرهما . قال فى الرعاية : قلت : إن صلحا للإمامة بهم مطلقا ، وإن كان أفضل منهما . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن عقيل : هما أحق من غيرها مع التساوى . ووجه فى الفروع أنه يستحب لهما أن يقدموا أفضل منهما .

فأئمة : لهما تقديم غيرهما . ولا يكره . نص عليه . وعنه يكره تقديم أبيهما مطلقا ، فغيرهما أولى أن يكره . وكذا الخلاف فى إذن من استحق التقديم غيرهما . ويأتى قريبا بأعم من هذا .

فأئمة : المعير والمستأجر أحق بالإمامة من المستعير والمؤجر ، على الصحيح من المذهب . وقيل : عكسه . وقدم فى الرعايتين والحاويين أن المستعير أولى من المالك . قال الزركشى : قلت : ويخرج أن المستعير أولى ، إن قلنا : العارية هبة منفعة . وأطلقهما ابن تيم فى المؤجر والمستأجر .

قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ ذَا سُلْطَانٍ﴾

يعنى فيكون أحق بالإمامة من صاحب البيت ، ومن إمام المسجد . وهو الصحيح من المذهب ، وعليه الجمهور . نص عليه . وقيل : هما أحق منه . واختاره ابن حامد فى صاحب البيت . وأطلقهما فى التلخيص فى صاحب البيت والسلطان . فأئمة : لو كان البيت لعبد فسيده أحق منه بالإمامة . قاله فى الكافى وغيره وهو واضح . لأن السيد صاحب البيت . ولو كان البيت للمكاتب كان أولى . قاله فى الرعاية الكبرى . وقيل : يقدمان فى بيتهما على غير سيدهما .

قوله ﴿وَالْحُرُّ أَوْلَى مِنَ الْعَبْدِ وَمِنَ الْمُكَاتَبِ ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ﴾ .

وهو المذهب مطلقا . وعليه الأصحاب . وجزم به فى المغنى والشرح ، والحرر ،

والفائق ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . وعنه لا يقدم عليه إلا إذا تساوى . وقيل : إذا لم يكن أحدهما إماماً راتباً . ذكره في الرعاية .

### فأمرناه

إمدهما : العبد المكلف أولى من الصبي . إذا قلنا : تصح إمامته بالبالغين .  
قاله في الرعاية .

الثانية : أفادنا المصنف - رحمه الله - أن إمامة العبد صحيحة من حيث الجملة ، وهو صحيح . لا أعلم فيه خلافاً في المذهب ، إلا ما يأتي في إمامته في صلاة الجمعة ، بل ولا يكره بالأحرار . نص عليه .

### قوله ﴿ وَالْحَاضِرُ أَوْلَى مِنَ الْمُسَافِرِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والفائق ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم . وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، والرعاية ، وغيرهم . وقال القاضى : إن كان فيهم إمام ، فهو أحق بالإمامة ، قال القاضى وإن كان مسافراً . وجزم به ابن تيميم .

### فأمر

الأولى : لو أتم الإمام المسافر الصلاة صحت صلاة المأموم المقيم ، على الصحيح من المذهب . وعليه عامة الأصحاب . ونص عليه في رواية الميمونى ، وابن منصور . وعند أبى بكر : إن أتم المسافر فى صحة صلاة المأموم روايتا متنفل بمفترض . وذكرهما القاضى .

وقال ابن عقيل وغيره : ليس بجيد . لأنه الأصل . فليس بمتنفل .  
قال فى مجمع البحرين : أنكر عامة الأصحاب قول أبى بكر فى صحة صلاته خلفه روايتين . لأنه فى الأخيرتين متنفل ، لسقوطهما بالترك لا إلى بدل ، ومنعه

الأصحاب . لأن القصر عندنا رخصة . فإذا لم يختره تعين القرض الأصلي ، وهو الأربع . ونقل صالح التوقف فيها ، وقال : دعها . انتهى .  
وقال أبو الخطاب في الانتصار : يجوز في رواية ، لصحة بناء مقيم على نية مسافر ، وهو الإمام .

الثانية : إذا أتم المسافر كره تقديمه ، للخروج من الخلاف . وإن قصر لم يكره الاقتداء به . قال في مجمع البحرين : إجماعاً .

الثالثة : لو كان المقيم إماماً لمسافر ، ونوى المسافر القصر : صحت صلاته على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل في الفصول : إن نوى المسافر القصر احتل أن لا يجزئه . وهو أصح ، لوقوع الآخرين منه بلا نية . ولأن المأموم إذا لزمه حكم المتابعة لزمه نية المتابعة ، كنية الجمعة ممن لا تلزمه خلف من يصلحها . واحتمل أن يجزئه . لأن الإتمام لزمه حكماً .

الرابعة : الحضري أولى من البدوي ، والمتوضىء أولى من المقيم .

قوله ﴿وَالْبَصِيرُ أَوْلَى مِنَ الْأَعْمَى﴾ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .

وهما روايتان . فالخلاف عائد إليهما فقط . وأطلقهما في التلخيص ، والفاثق .  
أصحهما : البصير أولى . وهو المذهب . قال المصنف : وهو أولى . قال في المذهب : هذا أصح الوجهين . قال في البلغة : والبصير أولى منه ، على الأصح . قال في الهداية : والبصير أولى من الأعشى عندى . وجزم به في الوجيز ، والإفادات ، وتجريد العناية ، والنهاية ، ونظمها . واختاره الشيرازي . وقدمه في الفروع ، والمحرم ، والشرح ، والخلاصة ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي ، وإدراك الغاية .  
الوجه الثاني : هما سواء . اختاره القاضي . وقدمه في المستوعب . وقيل :

الأعشى أولى من البصير . وهو رواية عن أحمد في الرعاية وغيرها .

فائدة : لو كان الأعشى أصم صحت إمامته . على الصحيح من المذهب . قدمه في الكافي ، والمنعنى . وصححه فيهما . وقدمه في الشرح ، وشرح ابن رزين .

وقال بعض الأصحاب : لا يصح . وجزم به في الإيضاح . وأطلقهما في  
الفروع ، وابن تيم ، والنظم ، ومجمع البحرين ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .  
فأمره : لو أذن الأفضل للمفضول - ممن تقدم ذكره - لم تكره إمامته . على  
الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : تكره . وهو رواية في صاحب البيت ،  
وإمام المسجد ، كما تقدم .

وفي رسالة أحمد في الصلاة ، رواية منها : لا يجوز أن يقدموا إلا أعلمهم  
وأخوفهم . وإلا لم يزالوا في سفال . وكذا قال في الغنية .  
وقال الشيخ تقي الدين : يجب تقديم من يقدمه الله ورسوله ، ولو مع شرط  
واقف بخلافه . انتهى .

فإمامة المفضول بدون إذن الفاضل مكروهة على الصحيح من المذهب . نص  
عليه . وقيل : الأخوف أولى . وقال في الفروع : وأطلق بعضهم النص ، ولعل  
المراد سوى إمام المسجد ، وصاحب البيت . فإنه يحرم . وذكر بعضهم : يكره .  
قال في الفروع : واحتج جماعة - منهم القاضي ، والمجد - على منع إمامة الأئمة  
بالأقرأ بأمر الشارع بتقديم الأقرأ . فإذا قدم الأئمة خولف الأمر ودخل تحت النهي  
وكذا احتج في الفصول ، مع قوله : يستحب للإمام إذا استخلف أن يرتب كما  
يرتب الإمام في أصل الصلاة ، كالإمام الأول . لأنه نوع إمامة .

قوله ﴿ وَهَلْ تَصِيحُ إِمَامَةُ الْفَاسِقِ وَالْأَقْلَفِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والخلاصة ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيم ، والفاثق  
أما الفاسق : ففيه روايتان .

إمراهما : لا تصح . وهو المذهب . سواء كان فسقه من جهة الاعتقاد  
أو من جهة الأفعال من حيث الجملة . وعليه أكثر الأصحاب . قال ابن الزاغوني :  
هي اختيار المشايخ . قال الزركشي : هي المشهورة . واختيار ابن أبي موسى ،

والقاضي ، والشيرازي ، وجماعة . قال في المذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وجمع البحرين : لا يصح في أصح الروايتين . قال  
في الحاوي الكبير : هي الصحيحة من المذهب . قال ابن هبيرة : هي الأشهر ،  
قال الناظم : الأولى . ونصرها أبو الخطاب ، والشريف أبو جعفر . واختارها  
أبو بكر ، والآمدي ، والمجد ، وغيرهما . وجزم به ابن عقيل في التذكرة ، وغيره .  
قال في الوجيز : ولا تصح إمامة الفاسق . وهو المشهور . وقدمه في الفروع ،  
والمستوعب ، وغيرهما . قال الشيخ تقي الدين : لا تصح خلف أهل الأهواء والبدع  
والفسقة مع القدرة .

والرواية الثانية : تصح ، وتسكروه . وعنه تصح في النفل . جزم به جماعة .  
قال ابن تميم : ويصح النفل خلف الفاسق ، رواية واحدة . قاله بعض أصحابنا .  
والظاهر أن مزاده : المجد . فإنه قال ذلك . وعنه لا تصح خلف فاسق بالاعتقاد بحال  
فعلى المذهب : يلزم من صلى خلفه الإعادة ، سواء علم بفسقه وقت الصلاة  
أو بعدها ، وسواء كان فسقه ظاهراً أو لا . وهذا الصحيح من المذهب . قدمه  
في الفروع ، والزركشي ، وابن تميم ، وجمع البحرين . ونص عليه في رواية صالح ،  
والأثرم . وهو ظاهر كلامه في الكافي .

وقال ابن عقيل : لا إعادة إذا جهل حاله مطلقاً ، كالحديث ، والنجاسة . وفرق  
بينهما في جمع البحرين بأن الفاسق يعلم بالمانع في حقه ، بخلاف المحدث الناسي .  
إذ لو علم لم تصح خلفه [ بحال ] .

وقيل : إن كان فسقه ظاهراً أعاد ، وإلا فلا ، للذر . وصححه المصنف ،  
والمجد . وجزم به الخرق ، والوجيز . وقال في الرعاية : الأصح أن يعيد خلف  
المعلن . وفي غيره روايتان . وقيل : إن علم لما سلم فوجهان . وإن علم قبله فروايتان .  
قال في المحرر ، والفائق : وإن ائتم بفاسق من يعلم فسقه : فعلى روايتين .  
وقيل : يعيد لفسق إمامه المجرّد . وقيل : تقليداً فقط .

فائدة : المعلن بالبدعة : هو المظهر لها ، ضد الإسرار ، كالمتكلم بها ، والداعى إليها ، والناظر عليها . وهكذا فسرهُ المصنف والشارح وغيرهما .  
وقال القاضى : المعلن بالبدعة : من يعتقدُها بدليل . وضده : من يعتقدُها تقليداً . وقال : المقلد لا يكفر ولا يفسق .

### فوائد

الأولى : تصح إمامة العدل إذا كان نائباً لفاسق ، على الصحيح من المذهب .  
وعليه الأكثر . قال الزركشى وغيره : هذا الصحيح من الروایتين . وقدمه فى الفروع . وجزم به فى الرعاية الكبرى . وعنه لا تصح . لأنه لا يستنبى من لا يباشر . وقيل : إن كان المستنبى عدلاً وحده فوجهان . صححه الإمام أحمد .  
وخالف القاضى وغيره . فعلى المذهب : لا يعيد . نص عليه . وعنه يعيد .  
الثانية : قال فى الفروع : وظاهر كلامهم : لا يؤم فاسق فاسقاً . وقاله القاضى وغيره . لأنه يمكنه رفع ما عليه من النقص .

قلت : وصرح به ابن تيم ، وابن حمدان ، فقالا : ولا يؤم فاسق مثله .  
الثالثة : حيث قلنا : لا تصح الصلاة خلفه ، فإنه يصلى معه خوف أذى ويعيد . نص عليه . وإن نوى الانفراد ووافقه فى أفعالها لم يعدها . على الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع . وعنه يعيد .

تنبيه : يستثنى من كلام المصنف وغيره : صلاة الجمعة . فإنها تصلى خلفه ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال كثير منهم : يصلى خلفه صلاة الجمعة ، رواية واحدة . لكن بشرط عدم جمعة أخرى خلف عدل . قاله فى مجمع البحرين وغيره . وعنه لا يصلى الجمعة أيضاً خلفه . وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب .

قال ابن تيم : وسوى الآمدى بين الجمعة وغيرها فى تقديم الفاسق . فعلى

المذهب : لا يلزمه إعادتها على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .  
قال في الرعاية الكبرى : هي أشهر . وعنه من أعادها فبتدع مخالف  
للسنة . ليس له من فضل الجمعة شيء ، إذا لم ير الصلاة خلفه . وعنه يعيدها .  
جزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب . وصححه ابن عقيل وغيره . قال الزركشي :  
فيعاد على المذهب . قال في الحاويين : هذا الصحيح عندى . وصححه في مجمع  
البحرين . قال في الفروع : ذكر غير واحد الإعادة ظاهر المذهب كغيرها .  
قلت : ممن قاله : هو في حواشيه .

وقدمه في الرعايتين . نقل ابن الحكم : أنه كان يصلى الجمعة ، ثم يصلى الظهر  
أربعا . قال : فإن كانت الصلاة فرضاً ، فلا تضر صلاتى . وإن لم تكن كانت  
تلك الصلاة ظهراً أربعا .

ونقل أبو طالب : أيما أحب إليك : أصلى قبل الصلاة أو بعدها ؟ قال : بعد  
الصلاة ، ولا أصلى قبل .

قال القاضى في الخلاف : يصلى الظهر بعد الجمعة ليخرج من الخلاف . وأطلق  
الروايتين - وهما : الإعادة ، وعدمها - ابن تيم .

فأمره : ألحق المصنف بالجمعة صلاة العيدين . وتابعه في الشرح ، والنظم ،  
ومجمع البحرين ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، وغيرهم . وقال في الرعاية الكبرى :  
ويصلى الجمعة . وقيل : والعيد .

قال ابن عقيل : لا يقتدى بالفاسق في غير الجمعة . ولم يذكرهما في الفروع .

### فوائده

إدراكها : حكم من صلى الجمعة ونحوها في بقعة غصب للضرورة : حكم صلاة  
الجمعة خلف الفاسق . ذكره في الفروع . وقال : وذكرهما ابن عقيل ، وصاحب  
المحرر فيمن كفر باعتقاده . ويعيد .  
وتقدم التنبيه على ذلك في آخر باب اجتناب النجاسة .

الثانية : تصح الصلاة خلف إمام لا يعرفه . على الصحيح من المذهب .  
وعنه لا تصح . وروى عنه أنه لا يصلى إلا خلف من يعرف . قال أبو بكر :  
وهذا على الاستحباب .

الثالثة : قال المجد ، وابن تميم ، وابن حمدان ، وصاحب مجمع البحرين ،  
والتلخيص ، وغيرهم : تصح الصلاة خلف من خالف فى الفروع ، لدليل أو تقليد .  
نص عليه ، ما لم يعلم أنه ترك ركناً أو شرطاً على ما يأتى .

قال المجد - لمن قال لا تصح - : هذا خرق لإجماع من تقدم من الصحابة  
فمن بعدهم . قال فى الفروع : ومراد الأصحاب : ما لم يفسق بذلك [ وذكر ابن  
أبى موسى فى الصلاة خلف شارب نبيذ ، معتقدا حله ، روايتين ] وذكر أنه لا يصلى  
خلف من يقول « الماء من الماء » وقيل : ولا خلف من يحيز ربا الفضل ،  
كبيع درهم بدرهمين ، للاجماع الآن على تحريمها .  
ويأتى قريباً إذا ترك الإمام ركناً أو شرطاً .

وأما الأقلف : فأطلق المصنف فى صحة إمامته روايتين . وهما روايتان عند  
الأكثر . وقدم فى الرعاية : أنهما وجهان . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ،  
والتلخيص ، والبلغة ، وابن تميم ، والرعايتين ، والحاوى الكبير ، والشرح ،  
وشرح ابن منجا .

إمدهما : تصح مع الكراهة . وهو المذهب . جزم به فى الخلاصة ،  
والحرر ، والإفادات ، والوجيز ، والمذهب الأحمد ، والمنور ، والمنتخب . وقدمه  
فى الفروع ، والفائق ، وابن تميم . وصححه فى التصحيح ، والنظم ، ومجمع البحرين .  
واختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

والرواية الثانية : لا تصح . صححه فى الحاوى الصغير . وهى من المفردات .  
وقدمه فى المستوعب .

وقيل : تصح إمامة الأئلف المفتوق قَلَفْتَه . وخص فى الحاروى الكبفر وقره  
الخلاف بالأئلف المرتق . وقيل : إن كثرت إمامته لم تصح ، وإلا صحت .

### فأمرناه

إمراهما : هل المنع من صحة إمامته لترك الختان الواجب ، أو لعجزه عن غسل  
النجاسة ؟ فى وجهان . قاله فى الرعاة .

قال ابن تميم : اختلف الأصحاب فى مأخذ المنع .  
فقال بعضهم : تركه الختان الواجب . فعلى هذا إن قلنا : بعدم الوجوب ،  
أو سقط القول به لضرر : صحت إمامته .

وقال جماعة آخرون : هو عجزه عن شرط الصلاة . وهو التطهر من النجاسة .  
فعلى هذا : لا تصح إمامته إلا بمثله ، إن لم يجب الختان . انتهى .

قال فى مجمع البحرين : إن كان تاركا للختان من غير خوف ضرر ، وهو  
يعتقد وجوبه : فسق على الأصح . وفى : الروايتان لفسقه ، لا لكونه أئلف ،  
وإن تركه تأولا ، أو خائفا على نفسه التلف لكبر ونحوه : صحت إمامته . انتهى .  
قلت : الذى قطع به المصنف ، والشارح ، وابن منجا ، وغيرهم : أن المنع  
لعجزه عن غسل النجاسة .

الثانية : تصح إمامة الأئلف بمثله . قدمه فى الرعاة ، والحواشى . قال ابن  
تميم : تصح إمامته بمثله إن لم يجب الختان . انتهى .  
وقيل : لا تصح مطلقا . وأطلقهما فى الفروع . وقيل : تصح فى التراوىح إذا  
لم يكن قارىء غيره .

قوله ﴿ وَفِي إِمَامَةِ أَقْطَعَ الْيَدَيْنِ وَجْهَانِ ﴾ .

وحكاها الآمدى روايتين . وأطلقهما فى المذهب ، والتلخيص ، والبلغة ،  
والشرح ، وابن تميم ، والراعتين ، والحاويين ، والنظم .

إمدهما : تصح مع الكراهة . وهو المذهب . صححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز ، والإفادات . واختاره القاضي . وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني : لا تصح ، اختاره أبو بكر .

تنبيه : منشأ الخلاف : كون الإمام أحد سئل عن ذلك . فتوقف .

### فأمرناه

إمدهما : حكم أقطع الرجلين ، أو أحدهما ، أو أحد اليدين : حكم أقطع اليدين ، كما تقدم . قاله في الفروع ، والحاوي الكبير ، والإفادات ، وغيرهم . وأطلق في الرعايتين ، والحاوي الصغير : الخلاف في أقطع اليدين أو الرجلين ، ثم قال : وقيل أو إحداهن .

واختار المصنف صحة إمامه أقطع أحد الرجلين دون أقطعهما ، وتبعه الشارح . وأطلق في الفائق الخلاف في أقطع يد أو رجل . فظاھر أن إمامه أقطعهما لا تصح ، قولاً واحداً .

وصرح بصحة إمامه أقطع اليد أو الرجل بمثله . وأطلق في المحرر في أقطع اليد أو الرجل الوجهين .

الثانية : قل ابن عقيل : تكره إمامة من قطع أنفه . ولم يذكره الأكثر ، وإنما ذكروا الصحة .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ كَافِرٍ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقيل : تصح إن أسر الكفر . وعنه لا يعيد خلف مبتدع كافر ببدعته . وحكى ابن الزاغوني رواية بصحة صلاة الكافر ، بناء على صحة إسلامه بها . وبني على صحة صلاته صحة إمامته على احتمال .

قال الزركشى : وهو بعيد . وتقدم ذلك فى كتاب الصلاة عند قوله « وإذا صلى الكافر حكم بإسلامه » .

### فائدتاه

إمراهما : لو قال - بعد سلامه من الصلاة - هو كافر ، وإنما صلى تهزؤاً .  
فنص أحمد : يعيد المأموم ، كمن ظن كفره أو حدثه ، فبان بخلافه . وقيل : لا يعيد ، كمن جهل حاله .

الثانية : لو علم من إنسان حال ردة ، وحال إسلام ، أو حال إفاقة ، وحال جنون : كره تقديمه . فإن صلى خلفه ، ولم يعلم على أى الحالين هو ؟ أعاد على الصحيح . قدمه فى الرعاية الكبرى . وقيل : لا يعيد . وقيل : إن علم قبل الصلاة إسلامه ، وشك فى ردته ، فلا إعادة . وأطلقهن فى مختصر ابن تيميم والفروع .

تفصيل : دخل فى قوله ﴿ ولا أخرس ﴾ عدم صحة إمامته بمثله وبغيره .  
أما إمامته بغيره : فلا تصح ، قولاً واحداً عند الجمهور . وقيل : تصح إمامة من طرأ عليه الخرس دون الأصلي . ذكره فى الرعاية .

وأما إمامته بمثله : فالصحيح من المذهب : أن إمامته لا تصح ، وعليه جمهور الأصحاب . قال فى مجمع البحرين : اختاره أكثر الأصحاب . منهم القاضى ، والآمدى ، وابن عقييل ، والمصنف فى المغنى . وجزم به ، وبغيرهم . وجزم به فى المذهب ، والمستوعب ، والتلخيص وغيرهم . وعبارة كثير من الأصحاب كعبارة المصنف . وقدمه فى الفروع ، والرعايتين . وقال القاضى فى الأحكام السلطانية ، والمصنف فى الكافى : يصح أن يؤم مثله . وجزم به فى الحاويين . قال الشارح : هذا قياس المذهب . وهو أولى ، كالأئمة والعاجز عن القيام يؤم مثله . وأطلقهما فى الفائق ، وابن تيميم .

تفصيل : دخل فى قوله ﴿ ولا من به سلس البول ﴾ عدم صحة إمامته بمثله ،

وبغيره . أما بغيره : فلا تصح إمامته به . وأما بمن هو مثله : فالصحيح من المذهب : الصحة . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والكافي ، والعمدة ، والشرح ، والخواص الكبير . قال في المستوعب : ولا تصح إمامة من به سلس البول لمن لا سلس به . وهو ظاهر كلام ابن عبدوس في تذكرته . فإنه قال : ولا يؤم أخرس ولا دائم حدثه ، وعاجز عن ركن ، وأنثى بعكسهم .

وقال في المحرر : ومن عجز عن ركن ، أو شرط : لم تصح إمامته بقادر عليه . وقدمه ابن تميم . وقيل : تصح . جزم به في الخلاصة ، والوجيز . وصححه الناظم . وهو ظاهر ما جزم به في التلخيص . وقدمه في الرعايتين ، وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ وَلَا عَاجِزٍ عَنِ الرَّكْعِ وَالسُّجُودِ وَالْقُعُودِ ﴾ .

الواو هنا : بمعنى «أو» وكذلك العاجز عن الشرط . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمذهب ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . واختار الشيخ تقي الدين : الصحة . قاله في إمامة من عليه نجاسة يعجز عن إزالتها .

فأمره : يصح اقتداؤه بمثله . قاله ابن عقيل في التذكرة ، وابن الجوزي في المذهب ، والمستوعب وغيرهم . قال الشارح : وقياس المذهب صحته . واقتصر عليه . ومنع ابن عقيل في المفردات الإمامة جالساً مطلقاً .

فأمره : قال في الفروع : ولا خلاف أن المصلي خلف المضطجع لا يضطجع ، وتصح بمثله .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ خَلْفَ عَاجِزٍ عَنِ الْقِيَامِ ﴾ .

حكم العاجز عن القيام : حكم العاجز عن الركوع ، أو السجود ، على ما تقدم .

قوله ﴿ إِلَّا إِمَامُ الْحَيِّ الْمَرْجُوعِ زَوَالُ عِلَّتِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن إمامة إمام الحى - وهو الإمام الراتب - العاجز عن

القيام لمرض يرجى زواله جالساً ، صحيحة . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم ، وقدمه في الفروع ، وغيره . وهو من المفردات . وقال القاضي : لاتصح . ومنع ابن عقيل في المفردات الإمامة جالساً مطلقاً ، كما تقدم .

قوله ﴿ وَيُصَلُّونَ وَرَاءَهُ جُلُوسًا ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به في المحرر ، والوجيز ، وغيرهما . وقدمه في الفروع ، وغيره . وهو من المفردات . قال القاضي : هذا استحسان . والقياس لا يصح . وعنه يصلون قياماً . ذكرها في الإيضاح . واختاره في النصيحة ، والتحقيق .

قوله ﴿ فَإِنْ صَلُّوا قِيَامًا صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى على القول بأنهم يصلون جلوساً . وهما روايتان . وأطلقتهما في المعنى والشرح ، والفائق ، والنظم .

أمرهما : تصح . وهو المذهب . قال في الفروع : صحت على الأصح . قال في المذهب ، ومسبوك الذهب : هذا المشهور في المذهب . قال في البلغة : صحت في الأصح . قال في التلخيص ، والحاويين : صحت في أصح الوجهين . وصححه المجد في شرحه ، وناظم المفردات ، وابن رزين في شرحه . قال الزركشى : قطع به القاضي في التعليق فيما أظن . واختاره عمر بن بدر المغاربي في التصحيح الكبير . اختاره في النصيحة والتحقيق . وجزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، والهداية ، والرايعتين .

والوجه الثاني : لاتصح . وهو ظاهر كلام الخرقى . قال ابن الزاغوني : اختاره

أكثر المشايخ . قاله الزركشى . وقيل : تصح إذا جهل وجوب الجلوس ، وإلا لم تصح . وهو احتمال للمصنف .

### تغييره

أمرهما : مفهوم كلام المصنف : أن إمام الحلي إذا لم يرج زوال علته أن إمامته لاتصح . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وفي الإيضاح ، والمنتخب : إن لم يرج صحت مع إمام الحلي قائماً .

الثانية : مفهوم كلام المصنف أيضاً : أنها لاتصح مع غير إمام الحلي . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه تصح أيضاً ، وإن لم يرج زوال علته . قال في الفائق : إلا إمام الحلي ، والإمام الكبير .

قوله ﴿ وَإِنْ ابْتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ قَائِمًا ، ثُمَّ اعْتَدَلَ فجلس : أَتَمُّوا خَلْفَهُ قِيَامًا ﴾

بلا نزاع ، ولم يحز الجلوس . نص عليه . وذكر الحلواني : ولو لم يكن إمام الحلي

### فوائد

الأولى : لو أرتج على المصلي في القنطرة ، وعجز عن إتمامها ، فهو كالعاجز عن القيام في أثناء الصلاة . يأتي بما يقدر عليه ولا يعيدها . ذكره ابن عقيل في الفصول . قال في الفروع : ويؤخذ منه ولو كان إماماً . والصحيح من المذهب : أنه يستخلف وعليه جماهير الأصحاب . وتقدم ذلك في باب النية ، وفي صفة الصلاة ، فيما إذا أرتج على الإمام أيضاً .

الثانية : إذا ترك الإمام ركناً أو شرطاً عنده وحده ، وهو عالم بذلك : لزم المأموم الإعادة . على الصحيح من المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب ، كالإمام . قال في المستوعب : يعيد إن علم في الصلاة وإلا فلا . ورده في الفروع . وقال : يتوجه مثله في إمام يعلم حدث نفسه .

وإن كان الركن والشرط المتروك يعتقد المأموم ركناً وشرطاً ، دون الإمام :

لم يلزمه الإعادة على الصحيح من المذهب . قدمه ابن تيميم ، والشارح ، ومال إليه . واختاره المصنف ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق .

وقال الشيخ تقي الدين في موضع آخر : لو فعل الإمام ما هو محرم عند المأموم دونه . مما يسوغ فيه الاجتهاد - صحت صلاته خلفه - وهو المشهور عن أحمد . وقال في موضع آخر : الروايات المنقولة عن أحمد لا توجب اختلافاً دائماً ، ظواهرها : أن كل موضع يقطع فيه بخطأ المخالف يجب الإعادة . وما لا يقطع فيه بخطأ المخالف لا يوجب الإعادة . وهو الذي عليه السنة والآثار ، وقياس الأصول . انتهى . وعنه يعيد . قال في الفروع : اختاره جماعة .

قلت : صححه الناطم . وجزم به في الإفادات . وقدمه في الحرر . واختاره ابن عقيل . وأطلقهما في الفروع ، والرايعتين ، والحاويين . وقال في المستوعب : إن كان في وجوبه عند المأموم روايتان ، ففي صلاته خلفه روايتان . قال في الفروع : كذا قال .

تنبيه : محل الخلاف في هذه المسألة : إذا علم المأموم وهو في الصلاة . فأما إذا علم بعد سلامه : فلا إعادة . هذا هو الصحيح . قال في الفروع : لا يعيد . وهو الأصح . وقدمه في الرعاية . وقيل : يعيد أيضاً .

فأمره : لو ترك المصلي ركناً أو شرطاً مختلفاً فيه ، بلا تأويل ولا تقليد : أعاد الصلاة على الصحيح من المذهب . ذكره الآجری إجماعاً . وعنه لا يعيد . وعنه يعيد اليومين والثلاثة . قال في الفروع : وعنه لا يعيد إن طال .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ لِلرَّجُلِ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . قال في المستوعب : هذا الصحيح من المذهب . ونصره المصنف . واختاره أبو الخطاب ، وابن عبدوس في تذكرته . وجزم به في الكافي ، والحرر ، والوجيز ، والنور ، والمختب ، وتجريد العناية ، والإفادات . وقدمه في

الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والنظم ، ومجمع البحرين ، والشرح ، والفائق ، وإدراك الغاية ، وغيرهم . وهو ظاهر كلام الخرقى . وعنه تصح فى النفل . وأطلقهما ابن تيمم . وعنه تصح فى التراويح . نص عليه . وهو الأشهر عند المتقدمين .  
قال أبو الخطاب ، وقال أصحابنا : تصح فى التراويح . قال فى مجمع البحرين .  
اختاره أكثر الأصحاب . قال الزركشى : منصوص أحمد واختيار عامة الأصحاب :  
يجوز أن يؤمهم فى صلاة التراويح . انتهى . وهو الذى ذكره ابن هبيرة عن أحمد .  
وجزم به فى الفصول ، والمذهب ، والبلغة . وقدمه فى التلخيص وغيره . وهو من  
المفردات . ويأتى كلامه فى الفروع .

قال القاضى فى المجرى : ولا يجوز فى غير التراويح .

فعلى هذه الرواية ، قيل : يصح . إن كانت قارئة وهم أميون . جزم به فى  
المذهب ، والفائق ، وابن تيمم ، والحاويين .

قال الزركشى : وقدمه ناظم المفردات ، والرعاية الكبرى . وقيل : إن كانت  
أقرأ من الرجال . وقيل : إن كانت أقرأ وذراحم . وجزم به فى المستوعب .  
وقيل : إن كانت ذراحم أو عجوز . واختار القاضى : يصح إن كانت عجوزاً . قال  
فى الفروع : واختار الأكثر صحة إمامتها فى الجملة . لخبر أم ورقة العام والخاص .  
والجواب عن الخاص : رواه المروذى بإسناد يمنع الصحة ، وإن صح : فيتوجه  
حملة على النفل ، جمعاً بينه وبين النهى . ويتوجه احتمال فى الفرض والنهى :  
تصح مع الكراهة . انتهى .

فأمره : حيث قلنا : تصح إمامتها بهم ، فإنها تقف خلفهم . لأنه أستر .  
ويقتدون بها . هذا الصحيح . قدمه فى الفروع ، والفائق ، ومجمع البحرين ،  
والزركشى ، والرعاية الكبرى . وجزم به فى المذهب والمستوعب .

قلت : فيعابى بها .

وعنه تقتدى هى بهم فى غير القراءة . فبنوى الإمامة أحدهم . اختاره القاضى

في الخلاف . فقال : إنما يجوز إمامتها في القراءة خاصة ، دون بقية الصلاة .  
قلت : فيعابى بها أيضاً .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْخُنْثَى لِلرِّجَالِ وَلَا لِلْخُنْثَى ﴾

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وحكى ابن الزاغوني احتمالاً بصحة إمامته بمثله للتساوى .  
قال ابن تميم : وقال بعض أصحابنا : يقتدى الخنثى بمثله . وهو سهو . قال في الرعاية : وفيه بعد . وقيل : بل هو سهو .

### تفسيره

أمرهما : يجوز أن يؤم الخنثى الرجال فيما يجوز للمرأة أن تؤم فيه الرجل ،  
على ما تقدم .

الثاني : مفهوم كلام المصنف : صحة إمامة الخنثى بالنساء . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : لا تصح . وأطلقهما في التلخيص .  
وقال أبو حفص العكبري : لا تصح صلاته في جماعة . قال القاضي : رأيت لأبي جعفر البرمكي أن الخنثى لا تصح صلاته في جماعة ، لأنه إن قام مع الرجال احتتمل أن يكون امرأة ، وإن قام مع النساء ، أو وحده ، أو ائتم بامرأة ، احتتمل أن يكون رجلاً . وإن أمّ الرجال احتتمل أن يكون امرأة . قال الزركشي ، قلت : وهذا ظاهر إطلاق الخرق . انتهى .

قلت : وفيه نظر ، إذ ليس مراد الخرق بقوله « وإن صلى خلف مشرك ، أو امرأة أو خنثى مشكل أعاد » العموم قطعاً . فإن إمامة المرأة بالمرأة صحيحة ، كما صرح به بعد ، بل مراده : ولا تصح صلاة من صلى خلفهم من حيث الجملة .  
وأيضاً : فإنه ليس في كلامه : أن الخنثى يكون مأموماً . ورد على من يقول : لا تصح صلاة جماعة لو أم امرأة وكانت خلفه . فإن صلاتهما صحيحة . لأنه إن

كان رجلا صحت صلاتهما . وإن كانت امرأة صحت إمامته بها . لأن القائل بذلك أدخل في حصره إمامته بقوله « وإن أمّ الرجال احتمل أن يكون امرأة » لكنه ما ذكر : إذا أمّ امرأة ، ولكن تسمى جماعة في ذلك .

قال في الفروع : وإن قلنا : لا تؤم خنثى نساء ، وتبطل صلاة امرأة بجنب رجل : لم يصل جماعة .

فعلى المذهب - وهو صحة إمامة الخنثى بالمرأة - فالصحيح من المذهب : أنها تقف وراءه . وقال ابن عقيل : إذا أمّ الخنثى نساء قام وسطهن .

فائدة : لو صلى رجل خلف من يعلمه خنثى ثم بان بعد الصلاة رجلا : لزمته الإعادة . على الصحيح من المذهب . وفيه وجه : لا يعيد إذا علمه خنثى ، أو جهل إشكاله .

قوله ﴿ وَلَا إِمَامَةَ الصَّبِيِّ لِإِلَاحٍ إِلَّا فِي النَّفْلِ ، عَلَى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ﴾

وأطلقهما في الشرح ، والنظم ، وابن تيميم ، والفائق ، والمحمر .

اعلم أن إمامة الصبي تارة تكون في القرض ، وتارة تكون في النفل . فإن كانت في القروض ، فالصحيح من المذهب : أنها لا تصح . وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم . وعنه تصح . اختارها الآجری . وحكاها في الفائق تحريجا ، واختاره . وأطلقهما ابن تيميم .

وقال ابن عقيل : يخرج في صحة إمامة ابن عشر وجه ، بناء على القول بوجوب الصلاة عليه .

وإن كان في النفل : فالصحيح من المذهب : أنها تصح . قال في المستوعب ، والحاوي الكبير : صح في أصح الروايتين . قال في الفروع : وتصح على الأصح . اختاره الأكثر . وكذا قال المجدد ، ومجمع البحرين . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والبلغة ، وتذكرة ابن عبدوس ، والحاوي الصغير ، والمنور ،

والمنتخب ، والإفادات . واختاره أبو جعفر ، وأكثر الأصحاب . قاله في التصحيح الكبير .

والرواية الثانية : لاتصح في النفل أيضاً . قال في الوجيز : ولا تصح إمامة صبي ولا امرأة إلا بمثلهم . وأطلقهما في التعليق الكبير ، وانتصار أبي الخطاب ، والسكافي ، والمحزر ، والنظم .

فائدة : قال في الفروع والقواعد الأصولية - تبعاً لصاحب مجمع البحرين - : ظاهر المسألة : ولو قلنا يلزمه الصلاة . وصرح به ابن البناء في العقود ، فقال : لاتصح ، وإن قلنا تجب عليه وبنائهم المسألة على أن صلاته نافلة . تقتضى صحة إمامته إن لزمته . قال ذلك في مجمع البحرين من عنده . قال في الفروع : وهو متجه . وصرح به غير واحد وجهاً . انتهى .

قلت : قد تقدم أن ابن عقيل خرج وجهاً بصحة إمامة ابن عشر - إن قلنا بوجوب الصلاة عليه - وصرح به القاضي أيضاً . فقال : لا يجوز أن يؤم في الجمعة ، ولا في غيرها . ولو قلنا تجب عليه . نقله ابن تيمم في الجمعة ، ويأتى . وقال بعض الأصحاب : تصح في التراويح إذا لم يكن غيره قارئاً وجهاً واحداً . قال في القواعد الأصولية : تنبيه مفهوم قول المصنف « لبالغ » صحة إمامته بمثله . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال في المنتخب عن ابن الشيرازي : لاتصح إمامته بمثله .

**قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ مُحَدِّثٍ ، وَلَا نَجَسٍ يَعْلَمُ ذَلِكَ ﴾ .**

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال في الإشارة : تصح إمامة المحدث ، والنجس ، إن جهله المأموم وعلمه الإمام . وبناء القاضي في الخلاف أيضاً على إمامة الفاسق لفسقه بذلك . وقال الشيخ تقي الدين : وتصح إمامة من عليه نجاسة يعجز عن إزالتها بن ليس عليه نجاسة .

قوله ﴿ فَإِنْ جَهِلَ هُوَ وَالْمَأْمُومُ حَتَّى قَضَوْا الصَّلَاةَ صَحَّتْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ وَخَدَهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه يعيد المأموم أيضاً . اختاره أبو الخطاب في الانتصار . قال القاضي : وهو القياس ، لولا الأثر عن عمر ، وابنه ، وعثمان ، وعلى .

تفسير : مفهوم كلامه : أنه لو علم الإمام بذلك أو المأموم فيها : أن صلاته باطلة فيستأنفها . وهو صحيح ، وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه يبنى المأموم . نقل بكر بن محمد : يبنون جماعة أو فرادى ، فيمن صلى بعض الصلاة وشك في وضوئه لم يجزه ، حتى يتيقن أنه كان على وضوء . ولا تفسد صلاتهم . إن شاءوا قدموا واحداً ، وإن شاءوا صلُّوا فرادى .

قال القاضي : نص أحمد على أن علمهم بفساد صلاته لا يوجب عليهم إعادة . انتهى . وأما الإمام : فصلاته باطلة في المسألتين .

فائدة : لو علم مع الإمام واحد أعاد جميع المأمومين . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . واختار القاضي ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب الحاويين : أنه لا يعيد إلا العالم فقط . وكذا نقل أبو طالب . إن علمه اثنان . وأنكر هو إعادته الكل . واحتج بخبر ذى الدين .

قوله ﴿ وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْأُمِّيِّ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه تصح . وقيل : تصح صلاة القارىء خلفه في النافلة . وجوز المصنف - وتبعه الشارح - اقتداء من يحسن قدر الفاتحة بمن لا يحسن قرآنًا .

قلت : وهو الصواب .

قال ابن تيميم : وفيه نظر . وقال في الرعاية : ولا يصح اقتداء العاجز عن النصف الأول من الحمد بالعاجز عن النصف الآخر ولا عكسه .

## قوله ﴿إِلَّا بِمِثْلِهِ﴾ .

الصحيح من المذهب : صحة إمامة الأُمى بمثله . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . قال الزركشى : هو المعروف من مذهبننا . وقيل : لا تصح . اختاره بعض الأصحاب . وقيل : تصح إذا لم يمكنه الصلاة خلف قارىء . جزم به فى المستوعب . وقال فى الرعاية - بعد حكاية الأقوال الثلاثة - وقيل : تسكره إمامتهم ، وتصح مطلقاً . وقيل : إن كثر ذلك منع الصحة ، وإلا فلا . وقيل : لا تصح مطلقاً . ويأتى قريباً فى الأرت والألثغ ، وصحة إمامتهما وعدمها ، وإن كانا داخلين فى كلام المصنف . وتقدم كلام المصنف والشارح فى التى قبلها .

### فائدته

إمراهما : لو اقتدى قارىء وأمى بأمى . فإن كانا عن يمينه ، أو الأُمى عن يمينه : صحت صلاة الإمام والأُمى ، وبطلت صلاة القارىء . على الصحيح . وإن كانا خلفه ، أو القارىء عن يمينه والأُمى عن يساره : فسدت صلاتهما . جزم به فى المستوعب وغيره . وفست صلاة الإمام أيضاً ، على الصحيح من المذهب . قال الزركشى : فإن كانا خلفه فإن صلاتهما تفسد . وهل تبطل صلاة الإمام ؟ فيه احتمالان . أشهرهما البطلان .

وقال فى الرعايتين : فإن كانا خلفه بطل فرض القارىء فى الأصح ، وبقى نفلاً . وقيل : لا يبقى . فتبطل صلاتهم . وقيل : إلا الإمام انتهى . وفى المذهب : وجه آخر - حكاه ابن الزاغونى - أن الفساد يختص بالقارىء . ولا تبطل صلاة الأُمى .

قال ابن الزاغونى : واختلف القائلون بهذا الوجه فى تعليله . فقال بعضهم : لأن القارىء تكون صلاته نافلة ، فما خرج من الصلاة فلم يصبر الأُمى بذلك فذاً . وقال بعضهم : صلاة القارىء باطلة على الإطلاق ، لكن اعتبار معرفة هذا على الناس أمر يشق ، ولا يمكن الوقوف عليه . فعفى عنه للمثقة . انتهى .

قال الزركشى : ويحتمل أن الخرق اختار هذا الوجه ، فيكون كلامه على إطلاقه . انتهى .

قال ابن تيميم : فإن كان خلفه بطل فرض القارىء . وفي بقائه نفلاً وجهان .  
فإن قلنا بصحة صلاة الجميع : صحت . وإن قلنا لا تصح : بطلت صلاة المأموم . وفي صلاة الإمام وجهان .

وقال في الفروع : فإن بطل فرض القارىء ، فهل تبقى نفلاً فتصح صلاتهم ، أم لا يبقى فتبطل ، أم تبطل إلا صلاة الإمام ؟ فيه أوجه .

الثانية : الأُمى نسبة إلى الأم . وقيل : المراد بالأُمى الباقي على أصل ولادة أمه لم يقرأ ولم يكتب . وقيل : نسبة إلى أمة العرب .

قوله ﴿ وَهُوَ مَنْ لَا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ ، أَوْ يُدْغِمُ حَرْفًا لَا يُدْغِمُ ، أَوْ يُبَدِّلُ حَرْفًا ، أَوْ يَلْحَنُ فِيهَا لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى ﴾ .

فاللحن الذى يحيل المعنى : كضم التاء أو كسرهما من « أنعمت » أو كسر كاف « إياك » قال في الرعاية : وقلنا تجب قراءتها . وقيل : أو قراءة بدلها انتهى . فلو فتح همزة « اهدنا » فالصحيح من المذهب : أن هذا لحن يحيل المعنى . قال في الفروع : يحيل فى الأصح . قال فى مختصر ابن تيميم : يحيل فى أصح الوجهين . وقيل : فتحها لا يحيل المعنى .

فائدة : لو قرأ قراءة تحيل المعنى - مع القدرة على إصلاحها - متعمداً حرم عليه . فإن عجز عن إصلاحها قرأ من ذلك فرض القراءة ، وما زاد تبطل الصلاة بعمده . ويكفر إن اعتقد إباحته . ولا تبطل إن كان لجهل أو نسيان ، أو أنه جعلاً له كالمعدوم . فلا يمنع إمامته . وهذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال فى مجمع البحرين : هذا اختيار ابن حامد ، والقاضى ، وأبى الخطاب وأكثر أصحابنا . وقدمه فى الفروع ، ومجمع البحرين ، وغيره .

وقال أبو إسحاق بن شاقلا: هو كلام الناس . فلا يقرؤه . وتبطل الصلاة به . وأطلقهما في الرعاية . وخرج بعض الأصحاب من قول أبي إسحاق عدم جواز قراءة ما فيه لحن يحيل معناه ، مع عجزه عن إصلاحه . وكذا إبدال حرف لا يبدل . فإن سبق لسانه إلى تغيير نظم القرآن بما هو منه على وجه يحيل معناه ، كقوله « إن المتقين في ضلال وسعر » ونحوه لم تبطل صلاته على الصحيح . ونص عليه في رواية محمد بن الحكم . وإليه ميله في مجمع البحرين . وقدمه ابن تيميم ، والرعاية ولا يسجد له . وعنه تبطل . نقلها الحسن بن محمد . وهو قول في الرعاية . ومنها أخذ ابن شاقلا قوله . قاله ابن تيميم ، وأطلقهما في مجمع البحرين .

تنبيه : ظاهر قوله « أو يبدل حرفا » أنه لو أبدل ضاد « المغضوب » عليهم و « الضالين » بطاء مسألة : أن لاتصح إمامته .

(\*) وهو أحد الوجوه . قال في الكافي : هذا قياس المذهب . واقتصر عليه . وجزم به ابن رزين في شرحه .

والوجه الثاني : تصح . قدمه في المغنى والشرح . واختاره القاضى . وأطلقهما في الرعايتين ، والماويين . وقيل : تصح مع الجهل . قال في الرعاية الكبرى : قلت : إن علم الفرق بينهما لفظاً ومعنى بطلت صلاته ، وإلا فلا . وأطلقهن في الفروع . فائدة : « الأرت » هو الذى يدغم حرفا لا يدغم ، أو حرفا في حرف . وقيل : من يلحقه دَغَمٌ في كلامه . و « الأثنغ » الذى يبدل حرفا بحرف لا يبدل به ، كالعين بالزاي وعكسه ، أو الجيم بالشين ، أو اللام أو نحوه . وقيل : من أبدل حرفا بغيره . قال ذلك في الرعاية وغيره . فالصحيح من المذهب : لاتصح إمامة الأرت والأثنغ كما تقدم . وظاهر كلام ابن البنا : صحة إمامتهما مع الكراهة . وقال الآمدى : يسير ذلك لا يمنع الصحة ، ويمنع كثيره .

(\*) من أول هنا زيادة من نسخة حضرة صاحب الفضيلة والسماحة الشيخ عبد الله بن حسن وتنتهى في صفحة ٢٩٥

## قوله ﴿تُكْرَهُ إِمَامَةُ اللَّحَّانِ﴾

يعنى الذى لا يحيل المعنى . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونقل إسماعيل ابن إسحاق الثقفى : لا يصلى خلقه .

### تنبيهاته

أمرهما : قال فى مجمع البحرين : وقول الشيخ « ويكره إمامة اللعان » أى الكثير اللحن ، لامن يسبق لسانه باليسير . فقد لا يخلو من ذلك إمام أو غيره .  
الثانى : أفادنا المصنف بقوله « وتكره إمامة اللعان » صحة إمامته مع الكراهة . وهو المذهب مطلقا . والمشهور عند الأصحاب . وقال ابن منبجافى شرحه : فإن تعدد ذلك ، لم تصح صلاته . لأنه مستهزئ ومتعمد . قال فى الفروع : وهو ظاهر كلام ابن عقيل فى الفصول . قال : وكلامهم فى تحريمه يحتمل وجهين . أولهما : يحرم . وقال ابن عقيل فى الفنون ، فى التلحين المغير للنظم : يكره ، لقوله يحرم ؛ لأنه أكثر من اللحن . قال الشيخ تقي الدين : ولا بأس بقراءته عجزاً . قال فى الفروع : ومراده غير المصلى .

قوله ﴿وَالْفَاءُ﴾ الذى يكرر الفاء ﴿وَالْتِمَامُ﴾ الذى يكرر التاء ، ولا يفصح ببعض الحروف ، تكره إمامتهم .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وحكى قول : لا تصح إمامتهم . حكاه ابن تميم .

قلت : قال فى المبهج : والتتمام والفأفاء : تصح إمامتهم بمثلهم . ولا تصح بمن هو أكل منهم . قلت : وهو بعيد .

تنبيه : قوله ﴿وَمَنْ لَا يَفْصِحُ بِبَعْضِ الْحُرُوفِ﴾ كالقاف والضاد . وتقدم قريباً إذا أبدل الضاد ظاء .

قوله ﴿وَأَنْ يَوْمَ نِسَاءُ أَجَانِبَ لَارْجُلَ مَعَهُنَّ﴾

يعنى يكره . هذا المذهب مطلقا . قدمه فى الفروع . وقيل : ولا رجل معهن قريب لإحداهن . جزم به فى الوجيز . وقيل : ولا رجل معهن محرما . وجزم به فى الإفادات ، ومجمع البحرين . وفسر كلام المصنف بذلك . وقال فى الفصول - آخر الكسوف - يكره للشواب وذوات الهيئة الخروج ، ويصلين فى بيوتهن . فإن صلى بهم رجل محرم جاز ، وإلا لم يجز . وصحت الصلاة . وعنه يكره فى الجهر فقط مطلقا .

فائرة . قال فى الفروع : كذا ذكروا هذه المسألة . وظاهره : كراهة تنزيه فيهن . هذا فى موضع الإجازة فيه . فلا وجه إذن . لاعتبار كونه مسبيا ومحرما مع أنهم احتجوا - أو بعضهم - بالنهى عن الخلوة بالأجنبية . فيلزم منها التحريم ، والرجل الأجنبي لا يمنع تحريمها ، على خلاف يأتى آخر العدد . والأول أظهر ، للعرف والعادة ، فى إطلاقهم الكراهة ، ويكون المراد الجنس . فلا تلزم الأحوال ، ويعمل بخوف الفتنة . وعلى كل حال لا وجه لاعتبار كونه فيها انتهى .

وقد تقدم كلامه فى الفصول قريبا . قال الشارح : ويكره أن يؤم نساء أجانب لارجل معهن ، ولا بأس أن يؤم ذوات محارمه .

قوله ﴿أَوْ قَوْمًا أَكْثَرُهُمْ لَهُ كَارِهُونَ﴾

يعنى يكره . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وجزم بعضهم بأن تركه أولى . وقيل : يفسد صلاته . نقل أبو طالب : لا ينبغي أن يؤمهم . قال الشيخ تقي الدين : أتى بواجب ونحوه . مقاوم صلاته فلم تقبل ، إذ الصلاة المقبولة ما يثاب عليها . وهذا القول من مفردات المذهب . وقال فى الرعاية : وقيل إن تعمده .

تفسيره

أمرهما : مفهوم قوله « أ أكثرهم له كارهون » أنه لو كرهه النصف : لا يكره

أن يؤمهم . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر كلام كثير منهم . وقيل : يكره أيضاً .

قال المصنف والشارح : فإن استوى الفريقان . فالأولى أن لا يؤمهم ، إزالة لذلك الاختلاف . وأطلق ابن الجوزي فيما إذا استويا وجهين .

الثاني : ظاهر كلام المصنف : أن الكراهة متعلقة بالإمام فقط . فلا يكره الائتام به . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن عقيل في الفصول : يكره له الإمامة ، ويكره الائتام به .

### فائدتان

أما الأولى : قال الأصحاب : يشترط أن يكونوا يكرهونه بحق . قال في الفروع : قال الأصحاب : يكره نخلل في دينه أو فضله . اقتصر عليه في الفصول والغتية وغيرهما . قال الشيخ تقي الدين : إذا كان بينهم معاداة من جنس معاداة أهل الأهواء والمذاهب لم ينبغ أن يؤمهم . لأن المقصود بالصلاة جماعة ائمتلافهم بلا خلاف . وقال المجد في شرحه - وتبعه في مجمع البحرين - : يكرهونه لشحناء بينهم في أمر دنيوي ونحوه . وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب .

الثانية : لو كانوا يكرهونه بغير حق - كما لو كرهوه لدين أو سنة - لم تكره إمامته . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . واستحب القاضي أن لا يؤمهم ، صيانة لنفسه .

**قوله** ﴿يُولَا بُأْسَ بِإِمَامَةٍ وَلَدَ زَنًى﴾

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب . وعنه لا بأس بإمامته إذا كان غير راتب . وهو قول في الرعاية ، وعدم كراهة إمامته من مفردات المذهب .

**قوله** ﴿وَالْجَنْدَى﴾

يعنى لا بأس بإمامته . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه أحبُّ إلى أن يصلى خلف غيره .

### فائدتاه

إحداهما : لأبأس بإمامة القيط ، والمنفى بلعان ، والخصى ، والأعرابي . نص عليه ، والبدوى . إن سلم دينهم وصلحوا لها . قال في الفائق : وكذا الأعرابي في أصح الروايتين . وعنه تـسـكره إمامة البدوى . قاله في الرعاية .

الثانية : فائدة غريبة . قال أبو البقاء : تصح الصلاة خلف الخنثى . واقتصر عليه في الفائق . ومقال في النوادر : تنعقد الجماعة والجمعة بالملائكة وبمسلمى الجن . وهو موجود زمن النبوة . قال في الفروع : كذا قالوا . والمراد في الجمعة : من لزمته . لأن المذهب لا تنعقد الجمعة بأدى لا تلزمه ، كمسافر وصبي . فهنا أولى . انتهى . وقال ابن حامد : الجن كالإنس في العبادات والتكليف . قال : ومذهب العلماء بإخراج الملائكة عن التكليف ، والوعد والوعيد . قال في الفروع : وقد عرف مما سبق من كلام ابن حامد ، وأبى البقاء : أنه يُعتبر لصحة صلاته ما يعتبر لصحة صلاة الآدمى قوله ﴿ وَيَصِحُّ اِتِّمَامُ مَنْ يُؤَدِّي الصَّلَاةَ بِمَنْ يَقْضِيهَا ﴾

مثل أن يكون عليه ظهر أمس ، فأراد قضاءها ، فأتى به من عليه ظهر اليوم في وقتها . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في الفروع : يصح ، على الأصح . قال في المغنى والشرح : أصح الروايتين الصحة ، نص عليه في رواية ابن منصور . واختاره الخرقى . وهذا هو المذهب عندى رواية واحدة . وغلط من نقل غيرها . قال في الرايتين والحاوى الكبير : وهو أظهر . قال الناظم [ هو أصح ] واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وصاحب الفائق . وجزم به في الوجيز والإفادات . قال في الفصول : <sup>(١)</sup> تصح ؛ لأنه اختلاف في الوقت فقط . وعنه لا تصح . نقلها صالح . وقدمه في الحرر ، والرايتين ، والحاوى الكبير ، والخلاصة . وجزم به في للنور . وأطلقهما في الهداية . والمذهب والتلخيص ، والمذهب الأحمد ، وابن تيم ، والفائق ، والحاوى الصغير .

(١) هنا تأكل في الأصل قدر كلمتين لم نستطع قراءتهما

### فأمرناه

إبراهيم : حكم ائتمام من يقضى الصلاة بمن يؤديها حكم ائتمام من يؤدي الصلاة بمن يقضيها ، عكس مسألة المصنف ، خلافاً ومذهباً . وهذا هو الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع ، وابن تيميم ، والرعاية . وغيرهم .

وقال ابن عقيل في الفصول : يصح القضاء خلف الأداء وفي العكس روايتان . وكذا في المذهب . فإنه أطلق الخلاف في المسألة الأولى . وقطع في هذه المسألة بالصحة . وقال : وجهاً واحداً . وقال في الرعاية ، وقيل : إن قضى فرضاً خلف من يؤديه صح على الأصح . وإن أداه خلف من يقضيه لم يصح على الأصح .

الثانية : مثل ذلك أيضاً : ائتمام قاضي ظهر يوم بقاضي ظهر يوم آخر ، خلافاً ومذهباً . على الصحيح من المذهب . قاله في الفروع وغيره . وقيل : يصح هنا وجهاً واحداً . قال ابن تيميم : كما لو كانا ليوم واحد .

تغيبه : قوله ﴿ وائتمام المتوضئ بالتميم ﴾

هذه المسألة وجدتها في نسخة مقروءة على المصنف من أولها إلى آخرها ، وعليها خطه . وأكثر النسخ ليس فيها ذلك . والحكم صحيح ، وصرح به الأصحاب . فأمره : لا يؤم من عدم الماء والتراب من تطهر بأحدهما . ويأتم المتوضئ

بالماسح على كل حال . قاله في الرعاية وغيرها .

قوله ﴿ وَيَصِحُّ ائْتِمَامُ الْمُفْتَرِضِ بِالْمَتَنَفِّلِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

اختارها صاحب الفصول ، والتبصرة ، والمصنف ، والشارح ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق .

والرواية الأخرى : لا يصح . وهي المذهب . وعليها جماهير الأصحاب . قال في مجمع البحرين : لا يصح في أقوى الروايتين . اختارها أصحابنا . قال المصنف ، والشارح وصاحب الفروع وغيرهم : اختارها أكثر الأصحاب .

قلت : منهم : القاضى ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، وصاحب التلخيص ، والمحرم ، وغيرهم . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، وابن تميم . وقيل : يصح للحاجة . وهى كونه أحق بالإمامة . ذكره الشيخ تقي الدين .

فائدة : عكس هذه المسألة - وهو ائتمام المتنفل بالمفترض - يصح . وقطع به أكثر الأصحاب . قال المصنف - وتبعه الشارح - لانعم فى صحتها خلافاً . قال فى الفروع : يصح على الأصح . وعنه لا يصح . قال فى الرعاية : وقيل يصح على الأصح . قوله ﴿ وَمَنْ يُصَلِّ الظُّهْرَ بِمَنْ يُصَلِّى الْعَصْرَ فى إحدى الروايتين ﴾ . وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافى ، والشرح ، وابن تميم ، والفائق ، والحاوى الصغير .

إحداها : لا يصح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . قال فى مجمع البحرين : لا يصح فى أقوى الروايتين . اختاره أصحابنا . قال فى الفروع - بعد قوله ولا يصح ائتمام مفترض بمتنفل - اختاره الأكثر . وعنه يصح . والروايتان فى ظهر خلف عصر ، ونحوها عن بعضهم . قال الشارح - بعد ذكره الروايتين فيمن يصلّى الظهر بمن يصلّى العصر - وهذا فرع على صحة إمامة المتنفل بالمفترض . وقد مضى ذكرها . انتهى . وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الكبير ، والنظم والرواية الثانية : يصح . اختارها ابن عقيل فى الفصول ، والمصنف ، وصاحب الفائق ، والشيخ تقي الدين . وصححه فى التصحيح الكبير .

فائدة : عكس هذه المسألة - وهو ائتمام من يصلّى العصر بمن يصلّى الظهر - مثل التى قبلها فى الحكم . قاله فى المستوعب ، والتلخيص . قال فى الفروع : والروايتان فى ظهر خلف عصر ، ونحوها عن بعضهم . فشمل كلامه ائتمام من يصلّى الظهر بمن يصلّى العشاء وعكسه .

تغيب : ظاهر كلام المصنف : عدم صحة صلاة الجمعة أو الفجر خلف من يصلى رباعية تامة أو ثلاثية . وعدم صحة صلاة المغرب خلف من يصلى العشاء ، قولاً واحداً . وهو أحد الطريقتين . قال الشارح وغيره : لاتصح رواية واحدة . واختاره فى المستوعب وغيره . وهو معنى ما فى الفصول وغيره . وقدمه فى الفروع ، والفائق ، والرعاية .

والطريقة الثانية : اختلاف أيضاً جار هنا ، كاختلاف فيما قبله . وأطلق الطريقتين ابن تيم . واختار المجد فى شرحه ، ومباحب مجمع البحرين ، والفائق ، والشيخ تقي الدين : الصحة هنا . قال المجد : صح على منصوص أحمد . قال الشيخ تقي الدين : هى أصح الطريقتين . وقيل : تصح . إلا المغرب خلف العشاء . فإنها لاتصح . وحكى الشيخ تقي الدين فى صلاة الفريضة خلف صلاة الجنائزة روايتين . واختار الجواز .

فعلى القول بالصحة : مفارقة المأموم عند القيام إلى الثالثة ، ويتم لنفسه ، ويسلم قبله . وله أن ينتظره ليسلم معه . هذا هو الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع .

قال فى التلخيص : هذا الأخير فى المذهب . وقطع به المجد فى شرحه ، ومجمع البحرين ، ونصراه . قال فى الترغيب : يتم . وقيل : أو ينتظره . قال فى التلخيص : يحتمل أن يفارقه ، ويحتمل أن يتخير بين انتظار الإمام والمفارقة . قال ابن تيم : هل ينتظره ، أو يسلم قبله ؟ فيه وجهان . أحدهما : يسلم قبله . والثانى : إن شاء سلم وإن شاء انتظر . قال فى الرعاية : وهل يتم هو لنفسه ويسلم ، أو يصبر ليسلم معه ؟ فيه وجهان . وفى تخييره بينهما احتمال . وقيل : وجه .

قال فى الفروع : وكذا - يعنى على الصحة فى أصل المسألة - إن استخلف فى الجمعة صلياً ، أو من أدركه فى التشهد خيروا بينهما ، أو قدموا من يسلم بهم ، حتى يصلى أربعاً . ذكره أبو المعالى .

وقال القاضى فى الخلاف وغيره : إن استخلف فى الجمعة من أهركه فى التشهد ، إن دخل معهم بنية الجمعة على قول أبى إسحاق صح . وإن دخل بنية الظهر لم يصح . لأنه ليس من أهل فرضها ولا أصلاً فيها . وخرجه المجد فى شرحه ، وجمع البحرين وغيرهم على ظهر مع عصر وأولى ، لاتحاد وقتها . انتهى .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف أيضاً : عدم صحة صلاة المأموم إذا كانت أكثر من صلاة الإمام ، كمن يصلى الظهر أو المغرب خلف من يصلى الفجر ، أو من يصلى العشاء خلف من يصلى التراويح . وهو الصحيح . وهو المذهب . جزم به فى المستوعب ، والشرح . قال فى الرعاية : لم يصح فى الأقوى . وقدمه فى الفروع . وقيل : يصح فيهما . ونص الإمام أحمد على الصحة فى التراويح . قال فى الفائق : وتشرع عشاء الآخرة خلف إمام التراويح . نص عليه . ومنعه فى المستوعب . وهو ضعيف . انتهى .

وقال ابن تيميم : وإن صلى الظهر أربعاً خلف من يصلى الفجر فطريقان . قطع بعضهم بعدم الصحة . ومنهم من أجراه على الخلاف . انتهى . وأطلق فى الكافى الخلاف بصحة الصلاة خلف من يصلى التراويح . فعلى القول بالصحة : يتم إذا سلم إمامه كمسبوق ومقيم خلف قاصر . اختاره المصنف . واقتصر عليه فى الفروع .

وعلى القول بالصحة أيضاً : لا يجوز الاستخلاف إذا سلم الإمام . قاله القاضى وغيره . ونقله صالح فى مقيمين خلف قاصر (لأن الأول لا يتم بالمسبوق . فكذا بناء بيوم<sup>(١)</sup> . لأن تحريمه اقتضت انفراده فيما يقضيه . وإذا ائتم بغيره بطلت ، كنفرد صار مأموماً ، ولكمال الصلاة جماعة ، بخلافه فى سبق الحدث . وأما صلاة الظهر خلف مصلى الجمعة — مثل أن يدر كهم فى التشهد — فقال المجد فى شرحه ، وصاحب مجمع البحرين : قياس المذهب أنه ينبى على جواز بناء الظهر على نية الجمعة . فإن قلنا بجوازه صح الاقتداء وجهاً واحداً . وجزم به ابن تيميم . وإن قلنا بعدم البناء خرج

(١) كذا فى الأصول .

الاقتداء على الروایتین فیمن یصلی الظهر خلف من یصلی العصر . وقال ابن تیمیم : وقد اختار الحرق جواز الاقتداء ، مع منعه من بناء الظهر على الجمعة . فهذا يدل على أن مذهبه جواز اتمام المفترض بالمتنفل ، ومصلی الظهر بمصلی العصر .

قال ابن تیمیم : واعتذر له بكونه لم يدرك ما يعتد به ، فيخرج منه صحة الدخول إذا أدرك ما يعتد به مع اختلاف الصلاة . انتهى .

قوله ﴿ السُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الْمَأْمُومُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ . فَإِنْ وَقَفُوا قُدَّامَهُ لَمْ تَصِحَّ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وذكر الشيخ تقي الدين وجهاً قالوه : وتصح مطلقاً . قال في الفروع : والمراد وأمكن الاقتداء . وهو متجه . انتهى .

وقيل : تصح في الجمعة والعيد والجنائز ونحوها لعذر . اختاره الشيخ تقي الدين . وقال : من تأخر بلا عذر ، فلما أذن جاء فصلی قدامه عذر . واختاره في الفائق . وقال : قلت وهو مخرج من تأخر المرأة في الإمامة . انتهى . قلت : وفيه نظر .

### تنبيهان

أمرهما : ظاهر قوله « فَإِنْ وَقَفُوا قدامه لم تصح » أن عدم الصحة متعلق بالمأموم فقط . فلا تبطل صلاة الإمام . وهو صحيح . وهو المذهب . قدمه في الرايتين . وقيل : تبطل أيضاً . وأطلقهما في الحاويين ، وابن تیمیم ، والفروع . وقال في النكت : الأولى أن يقال : إن نوى الإمامة من یصلی قدامه ، مع علمه ، لم تنعقد صلاته ، كما لو نوت المرأة الإمامة بالرجال . لأنه لا يشترط أن ينوى الإمامة بمن يصح اقتداؤه به . وإن نوى الإمامة ظناً واعتقاداً أنهم يصلون خلفه فصلوا قدامه ، انعقدت صلاته ، عملاً بظاهر الحال ، كما لو نوى الإمامة من عادته حضور جماعة عنده على ما تقدم .

الثانية : أطلق المصنف هنا : عدم صحة الصلاة قدام الإمام ، ومراده غير حول الكعبة . فإنه إذا استداروا حول الكعبة ، والإمام منها على ذراعين ، والمقابلون له على ذراع صحت صلاتهم . نص عليه . قال المجذ في شرحه لا أعلم فيه خلافاً . قال أبو المعالي ، وابن منبج : صحت إجماعاً . قال القاضي في الخلاف : أوماً إليه في رواية أبي طالب . انتهى . هذا إذا كان في جهات أما إن كان في جهة ، فلا يجوز تقدم المأموم عليه . على الصحيح من المذهب . وقيل : يجوز ، وهو من المفردات .

وقال أبو المعالي : إن كان خارج المسجد بينه وبين الكعبة مسافة فوق بقية جهات المأمومين . فهل يمنع الصحة ، كالجبهة الواحدة أم لا ؟ على وجهين . ومراده أيضاً : صلاة الخوف في شدة الخوف ، فإنها تنعقد مع إمكان المتابعة . ويُعفى عن التقدم على الإمام . نص عليه الأصحاب . منهم صاحب الفروع ، والرايعتين ، والحاويين ، والمصنف ، والشارح وغيرهم . وقال في الفصول : يحتمل أن يعفى ، ولو لم يذكره غيره .

قال ابن حامد : لا تنعقد . ورجحه المصنف . وتقدم أول الباب ، وقال في صلاة الخوف ، ومراده : إذا لم يكن داخل الكعبة ، فلو كان داخلها فجعل ظهره إلى ظهر إمامه صحت إمامته به ، لأنه لم يعتقد خطأه ، وإن جعل ظهره إلى وجه إمامه لم تصح ، لأنه مقدم عليه ، وإن تقابلا منها صحت على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : صحت في الأصح . وجزم به أبو المعالي وابن منبج . وهو من المفردات . وقيل : لا تصح . وأطلقهما في الفائق ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن تيم ، ومجمع البحرين ، والتلخيص .

فائدة : قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا وَقَفَ عَنْ يَمِينِهِ ﴾ .

بلا نزاع ، لكن لو بان عدم صحة مصافته لم تصح الصلاة . قال في الفروع والمراد - والله أعلم - ممن لم يحضره أحد ، فيجىء الوجه تصح منفرداً . ونقل

أبو طالب - في رجل أم وجلا قام عن يساره - يعيد . وإن صلى الإمام وحده .  
وظاهره : تصح منفرداً دون المأموم . قال في الفروع : وإنما يستقيم على الصلاة بنية  
الإمام . ذكره صاحب المحرر .

قوله ﴿ فَإِنْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ لَمْ تَصَحَّ ﴾

يعنى إذا لم يكن عن يمينه أحد . فإن كان عن يمينه أحد . صحت ، كما جزم  
به المصنف هنا . فإن لم يكن عن يمينه أحد ، فالصحيح من المذهب : أن صلاته  
لا تصح إذا صلى ركعة منفرداً . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب ، وجزم به في  
الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . وهو من المفردات . وعنه تصح .  
اختاره أبو محمد التيمي . قال في الفروع : وهو أظهر . قال في المبهم ، والفائق :  
وقال الشريف : تصح مع الكراهة . قال الشارح : وهو القياس . قال في  
الفروع : اختاره الشيخ - يعنى به المصنف - ولم أره في كتبه .  
قلت : وهذا القول هو الصواب .

وقيل : تصح إن كان خلفه صف ، وإلا فلا . وهو احتمال للمصنف . وقدمه  
ابن رزين في شرحه .

فائدة : قال ابن تيميم : لو انقطع الصف عن يمينه أو خلفه فلا بأس . وإن  
كان الانقطاع عن يساره ، فقال ابن حامد : إن كان بعده مقام ثلاث رجال  
بطلت صلاته . وجزم به في الرعاية الكبرى . وقال في الفروع : ولا بأس بقطع  
الصف عن يمينه أو خلفه . وكذا إن بعد الصف منه . نص عليه . انتهى .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ أَمَّ امْرَأَةً وَقَفَتْ خَلْفَهُ ﴾ أنه ليس لها موقف إلا  
خلف الإمام . وهو صحيح . وقال في الفروع : وإن وقفت عن يساره فظاهر  
كلامهم - إن لم تبطل صلاتها ولا صلاة من يليها - : أنها كالرجل . وكذا ظاهر  
كلامهم يصح إن وقفت عن يمينه .

قال في الفروع : ويتوجه الوجه في تقديمها أمام النساء انتهى .

قال في المستوعب : وإذا كان المأموم رجلاً واحداً ، فوقفه عن يمين الإمام .  
فإن كان امرأة وحدها فوقفها خلف الإمام .  
فظاهر كلامه : أن صلاتها لا تصح إذا وقفت عن يمين الإمام . لأنه جعل  
لها موقفاً كما جعل للرجل موقفاً .

### فوائد

الأولى : قال القاضى فى التعليق : لو كان الإمام رجلاً عرياناً ، والمأموم  
امرأة . فإنها تقف إلى خلفه .

قلت : فيعابى بها .

الثانية : لو أم رجل خنى صح ، على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور .  
قال فى مجمع البحرين ، وغيره : هذا ظاهر المذهب . وقيل : لا يصح . اختاره أبو بكر  
وأبو حفص .

فعلى المذهب ، قيل : يقف عن يمينه . قال المجد فى شرحه : والصحيح  
عندى - على أصلنا - أنه يقف عن يمينه . لأن وقوف المرأة جنب الرجل غير مبطل .  
ووقوفه خلفه فيه احتمال كونه رجلاً فذاً ، ولا يختلف المذهب فى البطلان به . قال :  
ومن تدبر هذا منهم ، علم أن قول القاضى وابن عقيل سهو على المذهب . انتهى .  
قال الشارح : فالصحيح أنه يقف عن يمينه . وقيل : يقف خلفه . اختاره  
القاضى وابن عقيل . وقدمه ابن تيميم ، والرعاية الكبرى . وأطلقهما فى الفروع .  
قوله ﴿ فَإِنْ اجْتَمَعَ أَنْوَاعٌ يُقَدَّمُ الرَّجَالُ ، ثُمَّ الصَّبِيَّانِ ، ثُمَّ الْخَنَازِيُّ ،  
ثُمَّ النِّسَاءُ ﴾ .

أى على سبيل الاستحباب . وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .  
اختاره ابن عبدوس فى تذكرته . وحزم به فى الشرح ، والوجيز ، والرايعتين ،  
والخاويين ، وابن تيميم ، والمنتخب ، والمذهب الأحمد . وقدمه فى الفروع ، والنظم .

وعنه تقدم المرأة على الصبي . فالخنثى بطريق أولى . ذكرها ابن الجوزى .  
وجزم به فى الإفادات .

فائدة : قال المجد فى شرحه - وتابعه فى مجمع البحرين - : اختيار أكثر  
الأصحاب فى الخنثى : جواز صلاتهم صفا .  
قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قالا : فإن بنينا على أن وقوف الرجل مع المرأة لا يبطل ، ولا يكون فذاً - كما  
يحيى عن القاضى - فلا إشكال فى صحته . وأما إذا أبطلنا صلاة من يليها - كقول  
أبى بكر - أو جعلناه معها فذاً - كقول ابن حامد ، وأبى الخطاب ، وأكثر  
الأصحاب - بعد القول جداً - يجعل الخنثى صفاً ، لتطرق الفساد إلى بعضهم  
بالأمرين أو أحدهما .

والذى يمكن أن يوجه به قولهم : كون الفساد هنا أنها تقع فى حق مكلف  
غير معين . وذلك لا يلتفت إليه . كالمنى والريح من واحد غير معين . فإننا  
لا نوجب غسلا ولا وضوءاً ، كذا هنا .

قال المجد فى شرحه : والصحيح عندى : فساد صلاتهم صفاً ، لشككنا فى  
انعقاد صلاة كل منهم منفردا . والأصل عدمه . وإن نظرنا إليهم مجتمعين ، فقد  
شككنا فى الانعقاد فى البعض . فيلزمهم الإعادة . ولا يمكن إلا بإعادة الجميع .  
فيلزمهم ذلك ليخرجوا من العهدة بتعين ، كقوله فى الجمعة لغير حاجة إذا جهلت  
السابقة . انتهى . وتابعهما فى الفروع .

قال فى التلخيص : والخنثى يقفون خلف الرجال .

وعندى : أن صلاة الخنثى جماعة إنما تصح إذا قلنا بصحة صلاة من يلي المرأة  
إذا صلت فى صف الرجال . فأما على قول من يبطلها من أصحابنا : فلا تصح  
للخنثى جماعة . لأن كل واحد منهم يحتمل أن يكون رجلا إلى جنب امرأة ،

وإن لم يقفوا صفًا ، باحتمال الذكورية . فيكون فذاً . فإذا حكمنا بالصحة وقفوا كما قلنا . انتهى .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ فِي تَقْدِيمِهِمْ إِلَى الْأَمَامِ إِذَا اجْتَمَعَتْ جَنَائِزُهُمْ ﴾ . وهذا المذهب أيضاً . نقله الجماعة . وجزم به في الوجيز والمنتخب ، والفائق ، وغيرهم . وقدمه في الفروع وغيره . ولكن يقدم الصبي على العبد . اختارها الخلال . وعنه تقدم المرأة على الصبي . اختارها الخرقى ، وابن عقيل . ونصره القاضى وغيره ، وهو من مفردات المذهب .

وقيل : تقدم المرأة على الصبي والعبد . وهو خلاف ما ذكره غير واحد إجماعاً . ويأتى ذلك أيضاً فى كتاب الجنائز بأتم من هذا عند قوله « ويقدم إلى الإمام أفضلهم » .

#### فأمرناه

إماماهما : السنة أن يتقدم فى الصف الأول أولو الفضل والسن ، وأن يلي الإمام أكملهم وأفضلهم . قال الإمام أحمد « يلي الإمام الشيوخ ، وأهل القرآن . ويؤخر الصبيان » .

لكن لو سبق مفضل هل يؤخر الفاضل ؟ جزم المجد أنه لا يؤخر . وقال فى مجمع البحرين : قد تقدم فى صفة الصلاة : أن أبى بن كعب أخر قيس بن عباد من الصف الأول ، ووقف مكانه . وقال فى النكت - بعد أن ذكر النقل فى المسألة فى صلاة الجنائز - فظهر من ذلك : أنه هل يؤخر المفضل بحضور الفاضل ، أو لا يؤخر ، أو يفرق بين الجنس والأجناس ؛ أو يفرق بين مسألة الجنائز ومسألة الصلاة ؟ فيه أقوال . انتهى .

قلت : الذى قطع به العلامة ابن رجب فى القاعدة الخامسة والثمانين : جواز تأخير الصبي عن الصف الفاضل ، وإذا كان فى وسط الصف . وقال : صرح به القاضى . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وعليه حمل فعل أبى بن كعب بقیس بن عباد . انتهى .

وتقدم التنبيه على ذلك في أول صفة الصلاة . ويأتى بعضه في آخر باب صلاة الجمعة .

الثانية : لو اجتمع رجال أحرار وعبيد . قدم الأحرار ، على الصحيح من المذهب . وعنه يقدم العبد على الحر إذا كان دونه .

قوله ﴿ وَمَنْ لَمْ يَقِفْ مَعَهُ إِلَّا كَافِرٌ أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ مُحَدِّثٌ يَعْلَمُ حَدَّثَهُ فَهُوَ فَذٌّ ﴾ .

أما إذا لم يقف معه إلا كافر : فإنه يكون فذاً ، بلا خلاف أعلمه . وكذا لو وقف معه مجنون .

وأما إذا لم يقف معه إلا امرأة ، فالصحيح من المذهب : أنه يكون فذاً . وذكره المجد وصاحب مجمع البحرين عن أكثر الأصحاب . منهم ابن حامد ، وأبو الخطاب ، وابن البناء ، وللصنف ، وأبو المعالي . وقدمه في الرعايتين ، والنظم . وهو من المفردات .

وعنه لا يكون فذاً . اختاره القاضى ، وابن عقيل . وأطلقهما فى الحرر ، والشرح ، وابن تيميم ، والفائق ، والحاويين . قال فى الفروع : وإن وقفت مع رجل . فقال جماعة : فذٌّ . وعنه لا .

### فأمرنا

إمراهما : حكم وقوف الخنثى المشكل : حكم وقوف المرأة على ما تقدم .

الثانية : لو وقفت امرأة مع رجل فإنها تبطل صلاة من يليها ، ولا تبطل صلاة من خلفها ولا أمامها ، على الصحيح من المذهب . قدمه فى الهداية والخلاصة . والفروع ، وللرعايتين ، والحاويين ، والشرح ، والفائق ، والكافى . وغيرهم . قال فى الفروع : ذكره ابن حامد . واختاره <sup>(١)</sup> وذكر ابن عقيل رواية :

(١) هنا تأكل فى الأصل بقدر كلمة لم تظهر

تبطل صلاة من يليها . قال في الفصول : هو الأشبه ، وأن أحمد توقف . وذكره الشيخ تقي الدين في المنصوص عن أحمد . واختاره أبو بكر . ذكره في المحرر ، والفروع ، والرعاية وغيرهم .

وقيل : تبطل أيضاً صلاة من خلفها . واختاره ابن عقيل في الفصول أيضاً . قال الشارح ، وقال أبو بكر : تبطل صلاة من يليها ومن خلفها . قل في الرعاية : وفيه بعد ، وأطلق الأول والثالث ابن تيميم .

وقيل : تبطل أيضاً صلاة من أمامها . واختاره ابن عقيل أيضاً في الفصول . نفي : هذا الحكم في صلاتهم . فأما صلاتها : فالصحيح من المذهب : أنها لا تبطل . وعليه أكثر الأصحاب . قال ابن تيميم : صحيحة عند أصحابنا . وقدمه في المغني ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق . وقال ابن الشريف ، وابن عقيل : تبطل . هذا الأشبه بالمذهب عندى ، وهو من المفردات . وأما إذا لم يقف معه إلا محدث يعلم حدثه : فالصحيح من المذهب : أنه يكون فذاً . وعليه الأصحاب . وكذا لو وقف معه نجس .

نفي : مفهوم كلام المصنف : أنه إذا لم يعلم حدثه ، بل جهله ، وجعل مصافته أيضاً : أنه لا يكون فذاً . وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه . وجزم به في الفائق ، وابن تيميم ، والشرح . وقدمه في الفروع . وقال القاضى وغيره : حكمه حكم جهل المأموم حدث الإمام . على ما سبق .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ الصَّيِّئُ إِلَّا فِي النَّافِلَةِ ﴾ .

يعنى لو وقف مع رجل خلف الإمام كان الرجل فذاً ، إلا في النافلة . فإنه لا يكون فذاً . وتصح مصافته . وهذا الصحيح من المذهب فيهما . وهو من المفردات .

واعلم أن حكم مصافة الصبي حكم إمامته ، على الصحيح من المذهب . وعليه

جواهر الأصحاب . وقيل : تصح مصافته ، وإن لم تصح إمامته . اختاره ابن عقيل .  
قال في القواعد الأصولية : وما قاله أصوب .

فعلى هذا القول : يقف الرجل والصبي خلفه . قال في الفروع : وهو أظهر .  
وعلى المذهب : يقفان عن يمينه ، أو من جانبه . نص عليه .  
وقيل : تصح إمامته دون مصافته . ذكره في الرعاية .

قوله ﴿ وَمَنْ جَاءَ فَوَجَدَ فُرْجَةً وَقَفَ فِيهَا ﴾ .

يعنى إذا كانت مقابلته . فإن كانت غير مقابلة له يمشى إليها عرضاً : كره . على  
الصحيح . وعنه لا يكره .

فأمره : لو كان الصف غير مرصوص دخل فيه . نص عليه ، كما لو كانت  
فرجة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ وَقَفَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ . فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ فَلَهُ أَنْ  
يُنَبِّهَ مَنْ يَقُومُ مَعَهُ ﴾ .

الصحيح من المذهب : إذا لم يجد فرجة - وكان الصف مرصوصاً - أن له  
أن يخرق الصف ، ويقف عن يمين الإمام إذا قدر . جزم به ابن تميم . وقيل : بل  
يؤخر واحداً من الصف إليه . وقيل : يقف فداً . اختاره الشيخ تقي الدين .

قال في النكت : وهو قوى . بناء على أن الأمر بالمصافة : إنما هو مع الإمكان  
وإذا لم يقدر أن يقف عن يمين الإمام : فله أن ينبه من يقوم معه بكلام أو نحوه  
أو إشارة ، بلا خلاف أعلمه . ويتبعه . ويكره جذبه على الصحيح من المذهب .  
نص عليه . قال في الفروع : ويكره جذبه في المنصوص . قال المجد في شرحه ،  
وصاحب مجمع البحرين : اختاره ابن عقيل . وصححه المجد وغيره . ونصره  
أبو المعالي وغيره .

وقيل : لا يكره . واختاره المصنف . ويحتمله كلامه هنا . قال في مجمع

البحرين : اختاره الشيخ وبعض أصحابنا . وجزم به في الإفادات . قال ابن عقيل  
جوز أصحابنا جذب رجل يقوم معه . وقيل : يحرم . وهو من المفردات . قال في  
الفروع والشرح : اختاره ابن عقيل .

قال : ولو كان عبده أو ابنه لم يجز . لأنه لا يملك التصرف فيه حال العباداة .  
كالأجنبي . قال في الرعاية : وفي جواز جذبه وجهان . وقال في الفائق : وإذا لم  
يحد من يقف معه ، فهل يخرق الصف ليصلي عن يمين الإمام ، أو يؤخر واحداً من  
الصف ، أو يقف فذاً ؟ على أوجه . اختار شيخنا الثالث . انتهى . ومراده بشيخنا :  
الشيخ تقي الدين .

وقال الشيخ تقي الدين : لو حضر اثنان وفي الصف فرجة ، فأنا أفضل وقوفهما  
جميعاً ، أو يسد أحدهما الفرجة ، وينفرد الآخر . رجح أبو العباس : الاصطفاف  
مع بقاء الفرجة . لأن سد الفرجة مستحب ، والاصطفاف واجب .

قوله ﴿ وَإِنْ صَلَّى رَكْعَةً فَذَا لَمْ تَصِحَّ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . قال الزركشي :  
هو المشهور . وجزم به في الشرح ، والوجيز وغيرهما . وقدمه في الفروع ، والمحزر  
وغيرهما . وهو من المفردات . وعنه تصح مطلقاً . وعنه تصح في النفل فقط ،  
وهو احتمال في تعليق القاضى . وبناء في الفصول على من صلى بعض الصلاة  
منفرداً . ثم نوى الائتمام . وعنه تبطل إن علم النهى ، وإلا فلا . ويكون . . . (١)  
وأنه يصح صلاتهم تلفيقاً . قال في الفروع : وذكره بعضهم قولاً . وهو معنى  
قول بعضهم : لعذر .

قلت : قال في الرعاية : وقيل يقف فذاً مع ضيق الموضع . أو ارتصاص الصف .  
وكراهة أهله دخوله . انتهى .

قال الشيخ تقي الدين : وتصح صلاة الفذ لعذر . انتهى .

(١) كلمة لم نستطع قراءتها لتأكلها .

وقيل : لاتصح إن كان لغير غرض وإلا صحت . وقيل : يقف فذاً في الجنائز . اختاره القاضي في التعليق ، وابن عقيل ، وأبو المعالي ، وابن منبج ، قال : فإنه أفضل أن يقف صفّاً ثالثاً . وجزم به في الإفادات . قال في الفصول : فتكون مسألة معاياة . ويأتى قريباً إذا صلّت امرأة واحدة خلف امرأة .

### تفسيرها

أمرهما : حيث قلنا «يصح في غير الجنائز» فالمراد مع الكراهة . قال في الفروع وقال : ويتوجه بكرهه إلا لعذر . وهو ظاهر كلام شيخنا - يعنى به الشيخ تقي الدين . قلت : وهو الصواب .

مفهوم كلام المصنف في قوله « وإن صلى ركعة فذاً لم تصح » أنه إذا لم تفرغ الركعة ، حتى دخل معه آخر ، أو دخل هو في الصف : أنه لا يكون فذاً ، وأن صلاته صحيحة . وهو كذلك . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقيل : تبطل بمجرد إحرامه فذاً . اختاره في الروضة . وذكره رواية .

فأمره : قال ابن تيمم : إذا صلى ركعة من الفرض فذاً بطل اقتداؤه ، ولم تصح صلاته فرضاً . وفي بقائها فلا وجهان . وقال في الفائق : وهل تبطل الصلاة أو الركعة وحدها ؟ على روايتين . اختار أبو حفص البرمكي الثانية .

قوله ﴿ وَإِنْ رَكَعَ فَذَا ، ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّفِّ ، أَوْ وَقَفَ مَعَهُ آخَرُ قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ : صَحَّتْ صَلَاتُهُ ﴾

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب . قال الزركشي : هذا المنصوص المشهور المجزوم به . وعنه لاتصح . قال في المستوعب : كان القياس أنها تنعقد الركعة ، لحديث أبي بكر<sup>(١)</sup> . وعنه لاتصح إن علم النهي<sup>(٢)</sup> ، وإلا صحت . وهو

(١) اسمه نفيع بن الحرث « ركع دون الصف . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : زادك الله حرصاً . ولا تعد » رواه البخارى . وفعل ذلك أيضاً زيد بن ثابت وابن مسعود (٢) روى أحمد وابن ماجه من حديث علي بن شيان أن النبي صلى الله عليه وسلم =

ظاهر كلام الخرقى . قال فى مجمع البحرين وغيره : وقال القاضى فى شرحه الصغير إذا كبر للاحرام دون الصف ، طمعا فى إدراك الركعة جاز ، وإلا فوجهان . أحدهما لا يجوز .

قوله ﴿ وَإِنْ رَفَعَ وَلَمْ يَسْجُدْ صَحَّتْ ﴾ .

يعنى إذا ركع المأموم فذاً ، ثم دخل فى الصف راكعاً ، والإمام قد رفع رأسه من الركوع ولم يسجد . فالصفة مطلقاً إحدى الروايات . وهى المذهب . جزم به فى الوجيز ، وشرح ابن رزين . قال ابن منجاف فى شرحه : هذا المذهب . وقدمه فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحرر ، والنظم ، والخواشى . واختاره الشيخ تقى الدين .

وقيل : إن علم النهى لم تصح ، وإلا صحت . وهو رواية عن أحمد نص عليها . وجزم به فى الإفادات ، والطوفى فى شرحه . وقدمه فى المغنى ونصره . وحمل هو والشارح كلام الخرقى عليه .

قال الزركشى : صرف أبو محمد كلام الخرقى عن ظاهره . وحمله على ما بعد الركوع ، ليوافق المنصوص ، وجهور الأصحاب . وأطلقهما فى التلخيص ، والبلغة ، ومجمع البحرين ، والفائق .

وعنه رواية ثالثة : لا تصح مطلقاً . اختارها المجد فى شرحه ، وقدمها فى الرعايتين ، والحاويين ، وابن تيم ، وإدراك الغاية . قال فى المذهب : بطلت فى أصح الروايتين ، والحاويين . وأطلقهن فى الفروع ، والشرح ، والكافى ، والزركشى تنبيه : مفهوم قوله « وإن رفع ولم يسجد صحت » أنه لو رفع وسجد لإمامه قبل دخوله فى الصف ، أو قبل وقوف آخر معه : أن صلاته لا تصح . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الجمهور .

== وسلم قال « لا صلاة لفرد خلف الصف » وروى أحمد والترمذى - وحسنه - وابن ماجه من حديث وابصة بن معبد أن النبى صلى الله عليه وسلم « رأى رجلاً يصلى خلف الصف . فأمره أن يعيد الصلاة » .

قال الزركشى : لم تصح تلك الركعة بلا نزاع . وهل يختص البطلان بها حتى لو دخل الصف بعدها ، أو انضاف إليه آخر ، ويصح ما بقي ، ويقضى تلك الركعة ، أم لا تصح الصلاة رأساً ، وهو المشهور ؟ فيه روايتان منصوصتان . حكاها أبو حفص . واختار هو أنه يعيد ما صلى خلف الصف . انتهى .

وقال فى المنتخب والموجز : حكمه حكم ما لو رفع الإمام ولم يسجد . قال فى الفائق : وقال الحلوانى تصح ولو سجد .

**قوله** ﴿ وَإِنْ فَعَلَهُ لَغَيْرِ عُدْرٍ لَمْ تَصِح ﴾ .

وهو المذهب . قال فى مجمع البحرين : هذا ظاهر المذهب . قال فى الفروع : وإن فعله لغير عذر لم تصح فى الأصح . قال فى الفائق : ولو فعله لغير غرض فهو باطل فى أصح الوجهين . وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، والمنتخب وغيرهم . قال الزركشى : لا تنعقد الصلاة على المختار من الوجهين لأبى الخطاب والشيخين . وقيل : حكمه حكم فعله لعذر . قدمه فى الكافى . وأطلقهما فى التلخيص ، والشرح ، وابن تيمى ، والرايعتين ، والحاويين ، والمغنى . وقال الزركشى ، وقيل : تنعقد صلاته وتصح إن زالت فذوديته قبل الركوع ، وإلا فلا . وأطلق فى الفصول - فيما إذا كان لغرض فى إدراك الركعة - وجهين ، لخبر أبى بكرة . قال فى الفروع : ولعل المراد قبل رفع الإمام .

**فائدة** : مثال فعل ذلك لغير غرض : أن لا يخاف فوت الركعة . قاله فى

المستوعب وغيره .

**فائدة** : لو زحم فى الركعة الثانية من الجمعة ، فأخرج من الصف وبقى فذا . فإنه ينوى مفارقة الإمام ؛ لأنها مفارقة لعذر . ويتمها جمعة . لإدراكه معه ركعة ، كالمسبوق . فإن أقام على متابعة إمامه ، وتابعه فذاً صحت معه . قدمه فى الرعاية . وعنه يلزمه إعادتها ظهراً . قدمه ابن تيمى . وأطلقهما فى الفروع ، ومجمع البحرين . وقيل : بل يكملها بعد صلاة الإمام جمعة ، وإن كان قد صلاها معه .

قوله ﴿وَإِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ يَرَى مَنْ وَرَاءَ الْإِمَامِ صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ بِهِ ، إِذَا اتَّصَلَتِ الصَّفُوفُ ﴾ .

عمومه يشمل إذا كانا في المسجد ، أو كانا خارجين عنه ، أو كان المأموم وحده خارجاً عن المسجد . فإن كان في المسجد . فلا يشترط اتصال الصفوف بلا خلاف . قاله الأمدى . وحكاة المجد إجماعاً . قال في النكت وغيره : وقطع به الأصحاب . وإن كان خارجاً عنه ، أو المأموم وحده . فاشترط المصنف هنا اتصال الصفوف ، مع رؤية من وراء الإمام . وجزم به الخرقى ، والكافى ، والمنغنى ، ونهاية أبى المعالى ، والمذهب الأحمد ، والشرح ، والوجيز ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والمنور ، وغيرهم .

والصحيح من المذهب : أنه لا يشترط اتصال الصفوف إذا كان يرى الإمام ، أو من وراءه فى بعضها ، وأمكن الاقتداء ، ولو جاوز ثلاثمائة ذراع . جزم به أبو الحسين وغيره . وذكره المجد فى شرحه الصحيح من المذهب . قال الزركشى : وهو ظاهر كلام غير الخرقى من الأصحاب .

قال فى النكت : قطع به غير واحد . وهو ظاهر ما جزم به فى المحرر وغيره . وقدمه فى الفروع ، والرعاية ، وابن تيميم .

### فأمرنا

إمدهما : يرجع فى اتصال الصفوف إلى العرف ، على الصحيح من المذهب حيث قلنا باشتراطه . جزم به فى الكافى ، ونهاية أبى المعالى ، وابن منبج فى شرحه ، وصاحب الفائق . وقدمه فى الفروع ، ونختصر ابن تيميم . وقال فى التلخيص ، والبلغة : اتصال الصفوف أن يكون بينهما ثلاثة أذرع . وقيل : متى كان بين الصفيين ما يقوم فيه صف آخر فلا اتصال . اختاره المجد . وهو معنى كلام القاضى وغيره للحاجة للركوع والسجود ، حيث اعتبر اتصال الصفوف .

وفسّر المصنف في المغنى اتصال الصفوف ببعد غير معتاد لا يمنع الاقتداء . وفسره الشارح ببعد غير معتاد ، بحيث يمنع إمكان الاقتداء . لأنه لا نص فيه ولا إجماع . فرجع إلى العرف .

قال في النكت - عن تفسير المصنف والشارح - تفسير اتصال الصفوف بهذا التفسير غريب . وإمكان الاقتداء لا خلاف فيه . انتهى . وقيل : يمنع شبه الك ونحوه . وحكى رواية في التلخيص وغيره .

وقد يكون الاتصال حساً مع اختلاف البنيان ، كما إذا وقف في بيت آخر عن يمين الإمام . فلا بُدَّ من اتصال الصف بتواصل المناكب ، أو وقف على علو عن يمينه والإمام في سفلى . فالانصال بموازاة رأس أحدهما ركبة الآخر .

تفسير : قال الزركشى : هذا فيما إذا تواصلت الصفوف للحاجة . كالجمعة ونحوها . أما لغير حاجة - بأن وقف قوم في طريق وراء المسجد ، وبين أيديهم من المسجد أو غيره ما يمكنهم فيه الاقتداء - لم تصح صلاتهم على المشهور . انتهى .

الثانية : لو كان بين الإمام والمأموم نهر . قال جماعة من الأصحاب : مع القرب الصحيح . وكان النهر تجرى فيه السفن ، أو طريق ، ولم تتصل فيه الصفوف ، إن صحت الصلاة فيه - لم تصح الصلاة على الصحيح من المذهب . وعند أكثر الأصحاب . قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قال المصنف والشارح : اختار الأصحاب عدم الصحة . وكذا قال في النكت والخواشى . وقطع به أبو المعالى في النهاية وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

قال الزركشى : أما إن كان بينهما طريق . فيشترط لصحة الاقتداء اتصال الصفوف على المذهب . وعنه يصح الاقتداء به . اختاره المصنف وغيره . وإليه ميل الشارح .

قال المجد : هو القياس ، لكنه ترك للآثار . وصححه الناظم . وقدمه ابن تيم .

وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاويين . وعنه يصح مع الضرورة .  
اختارها أبو حفص . وعنه يصح في النفل .

ومثال ذلك : إذا كان في سفينة وإمامه في أخرى مقرونة بها . لأن الماء طريق ، وليست الصفوف متصلة . قاله الأصحاب . قال في الفروع : والمراد في غير صلاة الخوف ، كما ذكره القاضي وغيره . وإن كانت السفينة غير مقرونة لم تصح . نص عليه في رواية أبي جعفر محمد بن يحيى الطيب . وعليه الأصحاب . وخرج الصحة من الطريق . وألحق الآمدى النار والبئر بالنهر . قاله أبو المعالى في الشوك والنار . وألحق في المبهج النار والسبع بالنهر .

قال الشارح وغيره : وإن كانت صلاة الجمعة ، أو عيد ، أو جنازة : لم يؤثر ذلك فيها . وتقدم في اجتناب النجاسة جواز صلاة الجمعة والعيد وغيرهما في الطريق وغيره للضرورة .

**قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَرَ مَنْ وَّرَاءَهُ لَمْ تَصِحْ﴾ .**

شمل ما إذا كانا في المسجد ، أو كانا خارجين عنه ، أو كان المأموم وحده خارجا عنه . فإن كان فيه لكنه لم يره ولم يره من وراءه ويسمع التكبير : فعموم كلام المصنف هنا يقتضى عدم الصحة . وهو إحدى الروايات (\*) .

قال ابن منجا في شرحه : هو ظاهر المعنى ، وصححه في النهاية ، والخلاصة . وقدمه في الحاويين في غير الجمعة . وقال : نص عليه . وقدمه في الهداية ، وابن تيم ، والفائق . وعنه تصح إذا سمع التكبير . وهى المذهب . اختاره القاضي . قال ابن عقيل : الصحيح الصحة . وصححه في السكافى . وقدمه في الفروع ، والمحرر ، والنظم ، والرعايتين . وجزم به في الإفادات . وأطلقهما في المذهب ، ومجمع البحرين ، والمذهب الأحمد .

(\*) إلى هنا تنتهى الزيادة من نسخة الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية رقم ٨٤٩ ( أحمد الثالث ) وكان بدء الزيادة من صفحة ٢٧١ وكتب هناك في الهامش غلطا « أن الزيادة من نسخة فضيلة الشيخ عبد الله بن حسن » .

وعنه يصح في النفل دون الفرض . وعنه لا يضر المنبر مطلقاً . وعنه لا يضر للجمعة ونحوها . نص عليه . فمن الأصحاب من قال : هذا قاله على رواية عدم اعتبار المشاهدة . ومنهم من خص الجمعة ونحوها . فقال : يجوز فيها ذلك على كلا الروايتين ، نظراً للحاجة . ومنهم من ألحق بذلك البناء إذا كان لمصلحة المسجد . قال في النكت والرعاية ، وقيل : إن كان المانع لمصلحة المسجد صح وإلا لم تصح . قلت : قطع في الرعاية الصغرى ، والحاويين ، وغيرهم بصحة صلاة الجمعة إذا سمع التكبير ، مع عدم رؤية الإمام ومن خلفه . وقدمه في الرعاية الكبرى . قلت : وهو كالإجماع . وفعل الناس ذلك مع عدم الرؤية بالمنبر ونحوه من غير تكبير . وأما إذا لم يره ولا من وراءه ، ولم يسمع التكبير : فإنه لا يصح اقتداؤه قولاً واحداً ، وإن كان ظاهر كلام المصنف . لكن يحمل على سماع التكبير . لعدم الموافق على ذلك .

وإن كانا خارجين عن المسجد ، أو كان المأموم خارج المسجد والإمام في المسجد ، ولم يره ولا من وراءه ، ولكن سمع التكبير ، فالصحيح من المذهب : لا يصح . قدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، والمحرم ، والفائق ، وابن تيم . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وعنه يصح . قال أحمد - في رجل يصلى خارج المسجد يوم الجمعة وأبواب المسجد مغلقة - أرجو أن لا يكون به بأس .

قلت : وهو عين الصواب في الجمعة ونحوها للضرورة .

وعنه يصح في النفل . وعنه يصح في الجمعة خاصة . وعنه وإن كان الحائل حائط المسجد لم يمنع ، وإلا منع . وأما إن كان يراه من وراءه : فقد تقدم في أول المسألة .

### فائدتاه

إحداهما : لو منع الحائل الاستطراق ، دون الرؤية ، كالشباك : لم يؤثر على الصحيح من المذهب ، كما تقدم . وحكى في التبصرة رواية بتأثيره . وذكره الآمدى وجهاً .

الثانية : تكفى الرؤية فى بعض الصلاة . صرّح به الأصحاب .

قوله ﴿ وَلَا يَكُونُ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ الْمَأْمُومِينَ ﴾

يعنى يكره . وهذا الصحيح من المذهب مطلقاً ، وعليه الأكثر ، منهم القاضى ، والشريف أبو جعفر ، والمجد ، وصاحب المستوعب . وعنه يكره . اختاره أبو الخطاب . وعنه لا يكره إن أراد التعليم وإلا كره . اختاره ابن الزاغونى

قوله ﴿ فَإِنْ فَعَلَ كَانَ كَثِيرًا ، فَهَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وابن تيم .

إمداهما : تصح . وهو المذهب . جزم به فى الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس

والإفادات ، والمنور ، وغيرهم . وقدمه فى القروع ، والمحرم ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاويين ، والفائق . واختاره القاضى ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، والمجد فى شرحه ، والناظم . قال فى مجمع البحرين : لم تبطل فى أصح الوجهين .

والوجه الثانى : لا تصح . اختاره ابن حامد . وقدمه فى التلخيص . قال الناظم :

وهو بعيد .

### فوائد

إمداها : لا بأس بالعلو اليسير ، كدرجة المنبر ونحوها . قاله المصنف ، والمجد

وابن تيم ، وغيرهم . وأطلق فى المذهب ، والمستوعب ، وغيرهما : الكراهة .

الثانية : مقدار الكثير ذراع على الصحيح . قاله القاضى ، واقتصر عليه

ابن تيم . وقدمه فى القروع ، والراعية . وقطع المصنف ، والمجد : أن اليسير كدرجة

المنبر ونحوها . كما تقدم . وقال أبو المعالى ، فى شرح الهداية : مقداره قدر قامة

المأموم . وقيل : مازاد على علو درجة ، وهو كقول المصنف والمجد .

الثالثة : لو ساوى الإمام بعض المأمومين صحت صلاته وصلاتهم على الصحيح

من المذهب . وفي صحة صلاة النازلين عنهم الخلاف المتقدم . والمصنف احتمال ببطلان صلاة الجميع .

الرابعة : لا بأس بعلو المأمومين على الإمام مطلقاً ، على الصحيح من المذهب . نص عليه ، كسطح مسجد ونحوه . وعنه اختصاص الجواز بالضرورة . وقيل : يباح مع اتصال الصفوف . نص عليه . قاله في الرعاية .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي طَاقِ الْقِبْلَةِ ﴾

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه لا يكره ، كسجوده فيه . وعنه تستحب الصلاة فيه .

تنبيه : محل الخلاف في الكراهة : إذا لم تكن حاجة . فإن كان ثم حاجة - كضيق المسجد - لم يكره ، رواية واحدة . كما صرح به المصنف هنا . ومحل الخلاف أيضاً : إذا كان الحراب يمنع مشاهدة الإمام . فإن كان لا يمنعه - كالخشب ونحوه - لم يكره الوقوف فيه . قاله ابن تيم ، وابن حمدان .

#### فائدتان

إحداهما : يباح اتخاذ الحراب ، على الصحيح من المذهب . ونص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه ما يدل على الكراهة . واقتصر عليه ابن البناء . وعنه يستحب . اختاره الآجري ، وابن عقيل . وقطع به ابن الجوزي في المذهب ، وابن تيم في موضع . وقدمه في الآداب الكبرى .

الثانية : يقف الإمام عن يمين الحراب إذا كان المسجد واسعاً . نص عليه . قاله ابن تيم ، وابن حمدان .

قوله ﴿ وَأَنْ يَتَطَوَّعَ فِي مَوْضِعِ الْمَكْتُوبَةِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ ﴾

يعني يكره . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وقال ابن عقيل : تركه أولى ، كالمأموم .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِينَ الْوُقُوفَ بَيْنَ السَّوَارِي إِذَا قَطَعَتْ صُفُوفَهُمْ ﴾

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وهو من المفردات . وعنه لا يكره لهم ذلك ، كالإمام ، وكالمُنْبِر .

تغيب : محل الخلاف : إذا لم تكن حاجة . فإن كان نَمَمَ حاجة لم يكره الوقوف بينهما .

فائدة : قوله « إِذَا قَطَعَتْ صُفُوفَهُمْ » أطلق ذلك كغيره ، وكأنه يرجع إلى العرف . قال ابن منجاني شرحه : شرط بعض أصحابنا : أن يكون عرض السارية ثلاثة أذرع . لأن ذلك هو الذي يقطع الصف . ونقله أبو المعالي أيضاً . وقال في الفروع : ويتوجه أكثر من ثلاثة أو العرف ، ومثل نظائره .

تغيب : مفهوم قوله ﴿ وَيُكْرَهُ لِلإِمَامِ إطَالَةُ الْقُعُودِ بَعْدَ الصَّلَاةِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ﴾ أن القعود اليسير لا يكره . وهو صحيح . وهو المذهب . وعنه يكره .

قوله ﴿ وَإِذَا صَلَّتْ امْرَأَةٌ بِنِسَاءٍ قَامَتْ وَسَطَهُنَّ ﴾

هذا مما لا نزاع فيه . لكن لو صلت أمامهن وهن خلفها ، فالصحيح من المذهب : أن الصلاة تصح . قال في الفروع : والأشهر يصح تقديمها . قال الزركشي : هذا أشهر الروايتين . وقيل : يتعين كونها وسطا . فإن خالفت بطلت الصلاة . وأطلقهما ابن تيميم .

وتقدم موجه لصاحب الفروع عند قوله « وإن أم امرأة » .

فائدة : لو أمت امرأة واحدة ، أو أكثر ، لم يصح وقوف واحدة منهن خلفها منفردة ، على الصحيح من المذهب . قطع به القاضي في التعليق . واقتصر عليه في مجمع البحرين . وقدمه في الفروع . وصحح المصنف في الكافي الصحة .

قلت : فيعابى بها . وأطلقهما ابن تميم .  
قوله ﴿ وَيُعْذَرُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ الْمَرِيضُ ﴾ .  
بلا نزاع . ويعذر أيضاً في تركهما لخوف حدوث المرض .

#### فائده

إدراهما : إذا لم يتضرر بإتيانها راكباً ، أو محملاً ، أو تبرعاً أحد به ، أو بأن  
يقود أعمى : لزمته الجمعة ، على الصحيح من المذهب . وقيل : لا تلزمه ، كالجماعة .  
وأطلقهما ابن تميم . ونقل المروذى في الجمعة : يكثرى ويركب . وحمله القاضى على  
ضعف عقب المرض . فأما مع المرض : فلا يلزمه ، لبقاء العذر . ونقل أبو داود  
فيمن يحضر الجمعة فيعجز عن الجماعة يومين من التعب . قال : لا أدرى .

الثانية : تجب الجماعة على من هو فى المسجد ، مع المرض والمطر . قاله ابن تميم .  
قوله ﴿ أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ ﴾ .

بلا نزاع . والصحيح من المذهب : أن له أن يأكل حتى يشبع . نص عليه ،  
وقدمه فى الفروع ، والحواشى ، والرعاية الكبرى . وعنه : يأكل ما يسكن نفسه  
فقط . وأطلقهما ابن تميم . وجزم به جماعة فى الجمعة . منهم ابن تميم . قال فى مجمع  
البحرين : ويأكل . تبعه فى إحدى الروايتين فى الجماعة لا الجمعة .

والرواية الثانية : بقدر ما يسكن نفسه ويسد رمقه ، كأكل خائف فوات  
الجمعة .

قلت : هذا إذا رجب إدراكها . انتهى .  
والذى يظهر : أن هذا مراد الأصحاب ، والإمام أحمد . وإلا فما كان فى  
الخلافاً فائدة .

قال ابن حامد : إن بدأ بالطعام ، ثم أقيمت الصلاة ، ابتدر إلى الصلاة . قال  
فى الفروع : ولعل مراده مع عدم الحاجة .

قوله ﴿وَالْخَائِفُ مِنْ ضِيَاعِ مَالِهِ﴾ .

كشروء دابته ، وإباق عبده ، ونحوه ، أو يخاف عليه من لص أو سلطان ، أو نحوه .

قوله ﴿أَوْ فَوَاتِهِ﴾ .

كالضائع ، فدل عليه في مكان ، أو قدم به من سفر . لكن قال المجد : الأفضل ترك ما يرجو وجوده ، ويصلى الجمعة مع الجماعة .

قوله ﴿أَوْ ضَرَرٍ فِيهِ﴾ .

كاحتراق خبزه أو طبيخه ، أو أطلق الماء على زرعه ويخاف إن تركه فسد ، ونحوه . قال المجد : والأفضل فعل ذلك ، وترك الجمعة والجماعة . وهذا المذهب في ذلك كله . ولو تعمد سبب ضرر المال .

وقال ابن عقيل : يعذر في ترك الجمعة إذا تعمد السبب . قال : كسائر الخيل لإسقاط العبادات . قال في الفروع : كذا أطلق ، واستدل . وعنه إن خاف ظلمًا في ماله فليجعله وقاية لدينه . ذكره الخلال .

فائدة : وما يعذر به في ترك الجمعة والجماعة : خوف الضرر في معيشة يحتاجها ، أو مال استؤجر على حفظه . وكنطارة بستان ونحوه ، أو تطويل الإمام .

قوله ﴿أَوْ مَوْتٍ قَرِيبٍ﴾ .

بلا نزاع . ونص عليه . قال في مجمع البحرين : إذا لم يكن عنده من يسد مسده في أموره .

فائدة : ويعذر أيضًا في تركها لترريض قريبه . ونقل ابن منصور فيه : وليس له من يخدمه ، وأنه لا يترك الجمعة . وقال في النصيحة : وليس له من يخدمه ، إلا أن يتضرر ، ولم يجد بداً من حضوره . ومثله موت رقيقه أو تمريضه .

تفسيه : قوله ﴿ أَوْ مِنْ فَوَاتٍ رُفِقَتْهُ ﴾ .

هكذا قال أكثر الأصحاب . وقيده بعضهم بأن يكون في سفر مباح إنشاء واستدامة ، منهم ابن تيمم ، وابن حمدان .

قوله ﴿ أَوْ غَلَبَةِ النَّعَاسِ ﴾ .

هذا المذهب فيهما . وعليه أكثر الأصحاب . وقطع به كثير منهم ، وعدّ في الكافي الأعذار ثمانية ، ولم يذكر فيها « غلبة النعاس » .

تفسيه : يشترط في غلبة النعاس : أن يخاف فوت الصلاة في الوقت . وكذا مع الإمام مطلقاً . على الصحيح من المذهب . جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاويين . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى . وقيل : ذلك عذر في ترك الجماعة والجمعة . قدمه ابن تيمم . وجزم به في مجمع البحرين .

وقيل : ليس ذلك عذر فيهما . ذكره في الفروع .

وقطع ابن الجوزي في المذهب ، وصاحب الوجيز : أنه يعذر فيهما بخوفه بطلان وضوئه بانتظارهما .

فأمره : قال المجد ، وصاحب مجمع البحرين ، وغيرها : الصبر والتجلد على دفع النعاس ويصلى معهم أفضل .

قوله ﴿ وَالْأَذَى بِالْمَطَرِ وَالْوَحْلِ ﴾ .

وكذا الثلج ، والجليد . هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وعنه ذلك عذر في السفر فقط .

قوله ﴿ وَالرَّيْحِ الشَّدِيدَةِ فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ الْبَارِدَةِ ﴾ .

اشتراط المصنف في الريح : أن تكون شديدة باردة . وهو أحد الوجهين . وجزم به ابن تيمم ، وابن حمدان في رعايته ، والحاويين ، والمذهب .

الوجه الثاني : يكفى كونها باردة فقط . وهو المذهب . وقدمه فى الفروع .  
وجزم به فى الفائق .

واشترط المصنف أيضاً : أن تكون الليلة مظلمة . وهو المذهب . وعليه  
الجمهور . ولم يذكر بعض الأصحاب « مظلمة » .

إذا علمت ذلك فالصحيح من المذهب : أن هذه أعذار صحيحة فى ترك الجمعة  
والجماعة مطلقاً ، خلا الريح الشديدة فى الليلة المظلمة الباردة . وعنه فى السفر لا فى  
الحضر . وقال فى الفصول : يعذر فى الجمعة بمطر وخوف وبرد وفتنة . قال فى  
الفروع : كذا قال .

### فوائد

إبراهيم : نقل أبو طالب : من قدر أن يذهب فى المطر فهو أفضل . وذكره  
أبو المعالى ، ثم قال : لو قلنا يسعى مع هذه الأعذار ، لأذهب الخشوع ، وجلبت  
السهو . فتركه أفضل .

قال فى الفروع : ظاهر كلام أبي المعالى : أن كل ما أذهب الخشوع - كالحرق  
المرعج - عذر . ولهذا جعله أصحابنا كالبرد المؤلم فى منع الحكم ، وإلا فلا .

الثانية : قال ابن عقيل فى المفردات : تسقط الجمعة بأيسر عذر ، كمن له عروس  
تجلى عليه . قال فى الفروع ، فى آخر الجمعة : كذا قال .

الثالثة : قال أبو المعالى : الزلزلة عذر . لأنها نوع خوف .

الرابعة : من الأعذار : من يكون عليه قود إن رجا العفو عنه ، على الصحيح  
من المذهب مطلقاً . قدمه فى الفروع . وهو ظاهر ما جزم به فى الرعايتين ،  
والخاويين . وقيل : ليس بعذر ، إذا رجاه على مال فقط . وأطلقهما ابن تيميم . قال  
فى الفروع : ولم يذكر هذه المسألة جماعة .

وأما من عليه حد الله ، أو حد قذف : فلا يعذر به ، قولاً واحداً . قاله فى

الفروع . ويتوجه في حد القذف : أنه عذر إن رجا العفو .

الخامسة : ذكر بعض الأصحاب : أن فعل جميع الرخص أفضل من تركها ، غير الجموع . وتقدم أن المجد وغيره قال : التجلد على دفع النعاس ويصلى معهم أفضل ، وأن الأفضل ترك ما يرجوه ، لا ما يخاف تلفه . وتقدم كلام أبي المعالي قريباً ، ونقل أبي طالب .

السادسة : لا يعذر بمنكر في طريقه . نص عليه . لأن المقصود لنفسه لا قضاء حق لغيره . وقال في الفصول : كلاً لا يترك الصلاة على الجنابة لأجل ما يتبعها من نوح وتعداد ، في أصح الروايتين . وكذا هنا . قال في الفروع : كذا قال السابعة : لا يعذر أيضاً بجهل الطريق إذا وجد من يهديه .

الثامنة : لا يعذر أيضاً بالعمى إذا وجد من يقوده . وقال في القنون : الإسقاط به هو مقتضى النص . وقال في الفصول : المرض والعمى مع عدم القائد لا يكون عذراً في حق المجاور في الجامع ، والمجاور للجامع لعدم المشقة . وتقدم هل يلزمه إذا تبرع له من يقوده أول الفصل .

قال القاضي في الخلاف ، وغيره : ويلزمه إن وجد ما يقوم مقام القائد ، كمد الحبل إلى موضع الصلاة .

التاسعة : يكره حضور المسجد لمن أكل ثوماً أو بصلاً أو خجلاً أو نحوه ، حتى يذهب ريحه ، على الصحيح من المذهب . وعنه يحرم . وقيل : فيه وجهان . قال في الفروع : وظاهره ولو خلى المسجد من آدمى لتأذى الملائكة . قال : والمراد حضور الجماعة ، ولو لم تكن بمسجد ، ولو في غير صلاة . قال : ولعله مراد قوله في الرعاية - وهو ظاهر الفصول - وتكره صلاة من أكل ذا رائحة كريهة مع بقائها ، أراد دخول المسجد أولاً .

وقال في المغني في الأطعمة : يكره أكل كل ذي رائحة كريهة ، لأجل رائحته

أراد دخول المسجد أولاً . واحتج بخبر المغيرة أنه لا يحرم . لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام لم يخرج من المسجد . وقال « إن لك عذراً » قال في الفروع : وظاهره أنه لا يخرج . وأطلق غير واحد : أنه يخرج منه مطلقاً .

قال في الفروع : لكن إن حرم دخوله وجب إخراجه وإلا استحب . قال : ويتوجه مثله من به راحة كرية . ولهذا سأله جعفر بن محمد عن النفط ، أيسرج به ؟ قال : لم أسمع فيه شيئاً ، ولكن يُتَأَذَّى برأئحته . ذكره ابن البناء في أحكام المساجد .

## باب صلاة أهل الأعدار

قوله ﴿ وَيُصَلِّي الْمَرِيضُ ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ « صَلِّ قَائِماً » ﴾ .

وهذا بلا نزاع ، مع القدرة عليه . وكذا يلزمه لو أمكنه القيام معتمداً على شيء ، أو مستنداً على حائط ، أو غيره . وعند ابن عقيل : لا يلزمه اكتراء من يقيمه ويعتمد عليه .

فائدة : لو قدر على قيام في صورة راكم - لحذب أو كبر ، أو مرض ونحوه - لزمه ذلك بقدر ما أمكنه . ويأتى كلام ابن عقيل في الأحذب .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَقَاعِداً ﴾ .

بلا نزاع . وكذا إن كان يلحقه بالقيام ضرر ، أو زيادة مرض ، أو تأخر برء ونحوه . فإنه يصلي قاعداً ، على الصحيح من المذهب . وعنه لا يصلي قاعداً إلا إذا عجز عن القيام رويناه . وأسقط القاضي القيام بضرر متوهم ، وأنه لو تحمل الصيام والقيام حتى زاد مرضه أثم . ونقل عبد الله : إذا كان قيامه يوهنه ويضعفه : أحبُّ إلى أن يصلي قاعداً .

وقال أبو المعالي : يصلي شيخ كبير قاعداً إن أمكن معه الصوم .